المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية ١٩٦٤ـ ١٩٧٥

أ.م.د عمار فاضل حمزة
جامعة البصرة– كلية التربية للبنات

ملخص البحث

تحاول الدراسة اختبار صحة الفرضية التالية وهي : ان طابع المحافظة الفكرية لنظام الحكم في المملكة العربية السعودية قد تغلب في النهاية على الجانب الثوري المتمثل بالحركات واحزاب المعارضة في الداخل السعودي ، ويشير هذا الوضع غير المألوف الى ان المجتمع السعودي لم يكن مهيأ لتبني مثل تلك الافكار والتعامل معها على وفق واقع معطيات واقع سياسي واجتماعي لا يتيح مجالا لمفردات سياسية ذات طابع ثوري معارض ، كتلك التي روج لها دعاة التيارات اليسارية والقومية والاصلاحية والاحزاب المنضوية تحت شعاراتها

Search Hypothesis:

The study tries to test the validity of the following hypothesis: The nature of the intellectual conservatism of the regime in Saudi Arabia has finally overcome the revolutionary side of the movements and opposition parties within Saudi ArabiaThis unusual situation indicates that the Saudi society was not prepared to adopt such ideas and deal according to the realities of the political and social situafion which does not allow room for political details of a revolutionary nature opposed, such as promoted by advocates leftist and nationalist and reformist parties parties under its slogan.

تقديم :

يشكل تاريخ المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية حالة فريدة واستثنائية في المنطقة العربية ، ففي ظل التطورات التي شهدتها كل الدول العربية ، وباختلاف نظمها السياسية من ملكية الى جمهورية ، عرفت تلك الدول كيانات سياسية تحظى بالعلنية ، وبقدر اقل من الرسمية والمشروعية القانونية ، سواء كان ذلك في شكل احزاب سياسية او كتل او منابر او تكتلات ..الخ ، كما عرفت البلدان العربية قدرا من المشاركة السياسية بغض النظر عن مستويات الشفافية ومقدار النزاهة ومستوى الجدية في تلك الاستحقاقات ، ويبقى النظام السياسي السعودي وحده المتفرد بحجب العلنية والمشروعية القانونية عن كل القوى والتشكيلات السياسية ، ما يجعله بالمحصلة النهائية يحظى بالاطار الرسمي الوحيد والحصري في الداخل والخارج .

وتكمن اهمية البحث في خصوصية الصبغة الاجتماعية المتحفظة والسياسية الضيقة فكريا في المجتمع السعودي ، و الى طابع الجمود الذي يسود نظامها الحاكم باعتباره نظاما توارثيا ذو استقرار تاريخي واجتماعي ، وعليه فان ظهور حركات واحزاب معارضة بثوريتها الفكرية ودعواتها الاصلاحية وممارساتها السياسية غير المألوفة ، وتقبل العديد من افراد المجتمع السعودي المحافظ لتلك الافكار يعد بحد ذاته انقلابا فكريا واجتماعيا ، ترك اثارا على واضحة على جيل من المثقفين ، وشريحة واسعة من المتعلمين في الداخل السعودي ، الامر الذي مكن الاخيرين من القيام بحراك ثوري في اكثر من مناسبة شكلت تهديدا جديا لنظام الحكم السعودي وضربة في قاعدة استقراره .

فرضية البحث :

تحاول الدراسة اختبار صحة الفرضية التالية وهي : ان طابع المحافظة الفكرية لنظام الحكم في المملكة العربية السعودية تغلب في النهاية على الجانب الثوري المتمثل بالحركات واحزاب المعارضة في الداخل السعودي ، ويشير الوضع غير المألوف الى ان المجتمع السعودي لم يكن مهيأ لتبني مثل تلك الافكار والتعامل معها على وفق واقع معطيات واقع سياسي واجتماعي لا يتيح مجالا لمفردات سياسية ذات طابع ثوري معارض ، كتلك التي روج لها دعاة التيارات اليسارية والقومية والاصلاحية والاحزاب المنضوية تحت شعاراتها .

يواجه الباحث المتصدي للتاريخ الاجتماعي والسياسي والفكري للملكة العربية السعودية

اشكاليتين ، فالأولى تبرز عندما يلاحظ القارئ المتابع كيف اتاحت الظروف السياسية الاقليمية والدولية طوال ربع قرن ، الفرصة لبروز احزاب وحركات يسارية وقومية مثل حزب البعث والتيارات الناصرية والشيوعية بسبب انتشار الفكرة القومية وصيغة النهج الاشتراكي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحتى نهاية فترة الدراسة ، الا انه على الرغم من ذلك فان الوفرة المالية ، وسيادة مفهوم دولة الرفاهية ، وضعف البنية التنظيمية لدى المنتمين الى تلك الحركات ، قد اسهمت بدورها في التقليل من فعالية حركات المعارضة السعودية وشانها في المجتمع السعودي .

اما الاشكالية الاخرى فتتعلق بندرة المراجع والمصادر وغياب التوثيق ، اذ تعد المراجع المختصة بدراسة التاريخ الاجتماعي في المملكة العربية السعودية نادرة جدا ، وخاصة المدونات ذات التوجه اليساري والقومي ، اذ على الرغم من تزايد نشاط الاحزاب والحركات القومية والشيوعية ، الا ان وثائق المرحلة والتقارير والمراسلات ومحاضر اجتماعات الاحزاب ونشراتها لازالت غير متاحة امام الباحثين نتيجة العمل السري الطويل ومصادرة الجهات الامنية لها ، كما ان المعارضين السعوديين كانوا يقومون بإتلاف الوثائق والمراسلات خشية من افتضاح امرهم وتعرضهم للملاحقات الامنية ، كذلك وفاة العديد من المساهمين في تلك الحركات دون ان يكتبوا تجاربهم او امتناع المتبقي منهم عن تقديم الملاحظات او تصحيح المعلومات حول ما يكتب عن احداث عاصروها .

ومع ذلك فقد استفاد البحث من مجموعة من المصادر الفها باحثون ومؤرخون سعوديون مثل كتاب (التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي) لمؤلفه عبدالنبي العكري ، ويمتاز هذا المصدر بانه واحد من المحاولات القليلة المهتمة بجمع ارشيف ومراسلات التنظيمات المعارضة في الخليج العربي ، كما ان المؤلف نفسه هو من المؤسسين للعديد من تلك التنظيمات ، او تربطه علاقات وثيقة مع قادة الحركات السياسية في منطقة الخليج العربي .

كذلك استفاد البحث من كتاب (قضايا التحرر والديمقراطية في البحرين والخليج) لمؤلفه سيف بن علي ، وكتاب (التيارات الفكرية في الخليج العربي) لمؤلفه مفيد الزيدي ، اذ خصص المؤلف جزءا كبيرا من الكتاب لعرض تاريخ الحركات اليسارية في منطقة الخليج العربي .

ويبرز امام الباحث كتاب (الحركة الوطنية السعودية) لمؤلفه سيد علي العوامي ، فما يميز هذا الكتاب انه ارخ بشكل خاص لليسار السعودي ، وهو عبارة عن سيرة ذاتية كتبها احد رموز النشاط السياسي المعارض في السعودية ، وتزداد اهمية الكتاب بما تضمنه من معلومات تفرد المؤلف بنشرها لأول مرة ، فما كان ينشر كرؤوس اقلام او بدون اسماء ، جاء كتاب العوامي ليذكره بالأسماء والتفاصيل

اهداف البحث

تهدف الدراسة الى القاء الضوء على الظروف والعوامل التي مهدت لبروز التنظيمات السياسية المعارضة في داخل المملكة العربية السعودية وتطورها خلال المدة بين عامي ١٩٦٤ – ١٩٧٥ والتي تمثل عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز ، اذ شهدت تلك الحقبة تطورات واحداث على الصعيدين العربي والدولي ادت الى تنامي العديد من التيارات السياسية القومية والماركسية التي نشأت في المنطقة منذ الخمسينات من القرن العشرين ، فضلا عن بروز التيار السياسي الديني ، وتهدف الدراسة الى عرض وتحليل الدور السياسي الذ اضطلعت به تلك الحركات وممارساتها في المملكة ، وردة فعل نظام الحكم تجاهها واسلوبه في التعامل معها ، والاسباب والعوامل الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي ساعدت على بروز نشاط تلك الحركات ، والتي حالت دون نجاح اغلب حركات المعارضة السعودية في تحقيق أهدافها .

اولا : طبيعة النظام السياسي (صراع الاجنحة داخل العائلة ، واتجاهات الحكم) :

لعل من المفيد القول ان الحديث عن طبيعة ومحددات المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية يستدعي بالضرورة الاحاطة بجملة من القضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بطبيعة وهياكل النظام السياسي القائم في المملكة والركائز التي استند عليها ، ولابد من الاشارة الى ان الدولة السعودية قامت على شعارات الدفاع عن العقيدة الاسلامية ومبررات نشر مبادئ الاسلام .

ارتهن استقرار المملكة العربية السعودية بطبيعة النظام السياسي المتبع الى حد كبير ، هذا النظام الذي يتمحور حول عائلة ال سعود بشكل كبير ، وعلى الرغم من ان نظام الحكم السعودي يتشابه مع انظمة الحكم الملكية في نواح عدة اهمها مبدا الوراثة ، الا انها تختلف عن سائر انظمة الحكم الملكية الاخرى سواءا داخل المنطقة العربية او خارجها ، فحجم العائلة وتركيبتها المعقدة

والعلاقات التي تربطها بالمجتمع السعودي تجعلان من النظام الملكي السعودي نظاما مختلفا تماما عن انظمة الحكم الملكية الاخرى[١] . تطورت سياسات العائلة الحاكمة في ظل وجود ثروة هائلة وتحولات جوهرية ادت الى تبديل وجه المملكة العربية السعودية منذ اوائل الخمسينات من القرن العشرين ، ويعد النّظام السّياسي في المملكة العربية السعودية نظاما ملكيّاً مطلقاً، لم يمر بأي تغيرات جوهرية منذ تأسيسه على عبد العزيز بن سعود عام ١٩٣٢ ، اذ أن النظام في المملكة العربيّة السّعوديّة وراثي ، وأنّ الملك يعد مرجعا لكل السلطات، ورئيسا للوزراء ، مجلس الوزراء أعلى جهاز في المملكة ، إذ تجتمع فيه الصلاحيات التشريعيّة والتنفيذية في الدّولة ، كما يعد منصب الوزير هو أعلى منصب سياسي يمكن أن يصل إليه أي مواطن في الدّولة من غير العائلة الحاكمة ، وقد أنشئ المجلس في عهد الملك عبدالعزيز في عام ١٩٥١م، لكنه لم يترأسه بسبب وفاته[٢].

كان الملكُ سعود يتولى بنفسه رئاسة مجلس الوزراء، وهو الذي يُعيّن الوزراء بأمر ملكي ويتابع أعمالهم ويعزلهم، كما يتولى ولي العهد منصب نائب رئيس الوزراء ، الا ان الامر تغير بعد عام ١٩٥٨، اذ اصبح ولي العهد فيصل هو من يراس الوزراء ، واُستحدثت في عهد الملك فيصل وظيفة النائب الثاني لرئيس المجلس، وأصبحت بعد ذلك عرفاً سياسيّاً ، إضافة إلى منصب رئيس الوزراء ، كان المجلس في عهده مكونا من ١٤ وزيرا وسبعة وزراء دولة، كما يُعدّ وزير الإعلام هو المتحدّث الرّسمي باسم المجلس وما يتعلق بأحداثه ، وللمجلس عدة شعب، من أهمها شعبة هيئة الخبراء التي تقوم ببحث المعاملات التي يُحيلها إليها رئيس مجلس الوزراء، وتحضير مشروعات الأنظمة، وإعداد الدّراسات اللازمة لها، إضافة إلى مراجعة الأنظمة السّارية واقتراح تعديلها، ودراسة الاتفاقيّات والمعاملات، كما يُناط إليها وضع الصيغ المناسبة لبعض الأوامر السّامية والمراسيم الملكيّة، وقرارات مجلس الوزراء[٣].

يذكر الدكتور محمد صنيتان في دراسته حول النخب السعودية أن النخبة الوزارية تتسم بسماتٍ معيّنة من حيث تعيينهم أو ممارستهم لأعمالهم، إذ يذكر أن القاعدة الأولى في تعيين الوزراء هي الولاء والثقة، وليس للكفاءة، دون إغفال أخذ الاعتبار للتعليم وحسن الأداء ، إذ أن الوزراء المعينين من عهد الملك فيصل تم تأهيلهم تأهيلا علميّاً عالياً نسبيّاً ، إضافة إلى أن الوزارات

لديها "فراغ مؤسساتي" بسبب الضعف في "التقنين الإداري"، إذ دائما ما تعتمد على تعاميم صادرة قديماً، وأحيانا تعتمد على التوجيهات الملكية المباشرة[٤].

ومن أهمّ السمات التي يذكرها الدكتور صنيتان هي "السمة العائلية" لأعضاء المجلس، فقد يكون في المجلس الواحد وفي الدورة الواحدة أخوان أو أبناء عمومه. وبالنظر إلى التشكيلات الوزاريّة للمجلس منذ عام ١٩٥١م؛ نجد أن عدد الأشخاص الذين تمّ توزيرهم هم قرابة ١١٥ وزيرا، وتشير الدّراسة أيضاً إلى أن ٣٠ ٪ من الوزراء السّعوديين استمروا في عضوية المجلس ما بين ١٠ سنوات إلى ٤٧ سنة[٥].

تمكن ال سعود من تولي الحكم وقيادة المملكة نتيجة صياغة مفاهيم حملت نموذجا ثقافيا خاصا ابرز الطريقة التي تأسست بها الدولة ، اذ حمل مفهوم القيادة سردا تاريخيا تغنى ببعض الشيم مثل الفروسية والاقدام والكرم والشباب والقوة ، بالإضافة الى الديبلوماسية والصفح والتفاوض والحكمة السياسية ، وقد احتوت تلك السير النظرة الرسمية للقيادة التي تم تكريسها في وسائل الاعلام والمواد التعليمية في المدارس ومهرجانات الشعر والثقافة ، وكل ذلك كان يهدف الى تعزيز شرعية الطبقة الحاكمة وتأكيد توافقه مع النموذج الثقافي والاجتماعي السائد في البلاد .

وروجت فئة رجال الدين ايضا الى ان اهم صفات القيادة تتمثل بالحنكة والحكمة اللتين ترافقان ميزتي الشجاعة والاقدام ، وبما ان ال سعود اسسوا الدولة على اساس الفتوحات ، بقيت الفروسية التي كانت اساس توحيد البلاد سياسيا ابان عهد مؤسس الدولة هي محور الكتابات والمنتديات الشعرية ، فالتوحيد بالسيف اعطى النظام بعض الشرعية ولاسيما في النصف الاول من القرن العشرين ، اذ ذكر السيف في الخطابات السياسية على نحو دائم وخاصة بعد محاولة الانقلاب الاولى عام ١٩٥٤ ، كذلك تمثل ميزة الكرم صفة مهمة تساعد على توطيد العلاقة بين الحاكم والمحكوم [٦]. اما المفاهيم الاخرى فهي مترسخة في تفسيرات اسلامية خاصة بالبلاد ، وتاريخيا انكب علماء الدين الوهابيون بوضع نظريات حول مميزات ولي الامر و (قائد الامة الاسلامية) ووجوب طاعته ، فعبدالعزيز بن سعود له مكانة خاصية كونه ورث لقب الامام الدال على سلطة دينية من والده عام ١٩١٥ ، وذلك يعني انه ليس ولي امر فحسب ، بل سيد اتباع الوهابية في الشؤون الدينية ولا زال

الكثير من السعوديين يصفونه بالإمام حتى بعد وفاته عام ١٩٥٣ [٧].

كان الحكم السعودي مبنيا على ادعاء الاحقية المشروعية لآل سعود في حكم البلاد استنادا الى رعايتهم للحرمين الشريفين مكة والمدينة المنورة ، وجاءت تلك المشروعية من خلال مصاهرة ال سعود مع اسره محمد بن عبدالوهاب عام ١٧٤٤ فأصبحت الملكية هي مؤسسة عقائدية جسدت هذا الادعاء بالحق الايديولوجي ، وخلال سعي ال سعود لتثبيت مشروعية الحكم واثبات احقيتهم في خدمة الحرمين وترسيخ الادعاء بصدده ، فانهم انتهجوا عدة استراتيجيات تقضي اهمها بعهدة مسؤولية امارة مكة والمدينة الى اكبر امراء العائلة واكثرهم نفوذا ، كما بذل ال سعود منذ عهد عبدالعزيز وخلفائه المزيد من الجهود لإنجاح موسم الحج بدون اية مشاكل سياسية واجتماعية ، اذ ان أي اذى او تدنيس يلحق بالشعائر كان من شانه ان يعرض النظام السعودي لانتقادات ايديولوجية وعقائدية خطيرة[٨]. اما اهم خطوة استراتيجية اتبعت لترسيخ شرعية الحكم لدى ال سعود وحقهم الايديولوجي سواء امام العالم الاسلامي او امام المجتمع السعودي فهي الاعمال الخيرية الدينية من خلال التبرعات التي تقدمها السعودية وخاصة في عهد الملك فيصل عن طريق المؤسسة التي حملت اسمه (مؤسسة الملك فيصل الخيرية الاسلامية) التي اسست عام ١٩٦٦ ، ومن خلال وزارة الحج والاوقاف اللتان التزمتا بتقديم التبرعات للعالم الاسلامي جميعه ، وكان لاستراتيجية الاحسان تلك فائدة كبيرة وهي حماية العائلة من اية هجمات تدعي ان العائلة الحاكمة ليست اسلامية بصورة كافية .ونظرا لحساسية ادعاء العائلة بشرعيتها في الحكم ، ولاستناد نظام الحكم ان ال سعود هم الانسب لحكم وحماية الاماكن المقدسة للعالم الاسلامي بسبب (استقامتهم) ، فقد كانت العائلة سريعة التأثر باي زعم يتهم اعضاؤها ما يخالف العقيدة الاسلامية ، اذ ان اتهامات كتلك من شانها زعزعة اساس حق العائلة في الحكم ، ونتيجة لذك كان المناوئون لحكم ال سعود يعرِّضون هذا الادعاء بالحق للخطر عندما يوجهون اتهامات من هذا النوع [٩].

وفي الواقع كشفت الجماعات المعارضة للحكم طيلة عقود الخمسينات والستينات ، سواء في عهد الملك فيصل او بعده ، صورا لأمراء سعوديين يشربون الخمر او يلعبون القمار او يرتادون الملاهي في اوربا ويمارسون الرذيلة ببذخ واسراف ، وكشفت تقارير المعارضة عن الكثير من السلوكيات

الشائنة والعابثة لأمراء ال سعود ، وزعمت انها مورست داخل قصور الامراء داخل السعودية وخارجها ، وصورتهم بانهم غير مؤهلين لتطبيق العقيدة الاسلامية في الحكم ، لذلك نجد العائلة السعودية حذرة جدا من شيوع تقارير تتناول سلوك اعضائها وتصرفاتهم في الداخل السعودي[١٠] . ومنذ إعلان تأسيس المملكة العربية السعودية وعائلة الملك عبدالعزيز آل سعود تتولى مقاليد الأمور وتسيطر بشكل حصري على كل مفاصل السلطة ، ولا يمكن طوال تلك العقود الحديث عن قدر من التطور السياسي المحدود في عملية تداول السلطة ، فقد ظلت تلك الآلية تقوم على التوريث ، وكل ما كان يحدث مستجدات مرتبط بشكل رئيس بعوامل الصراعات والتجاذبات داخل بيت العائلة[١١] .

اتسم واقع الأسرة الحاكمة بشكل عام بقدر كبير من الاستقرار السياسي، إلا أن هذا الاستقرار لم يكن سلساً وراسخاً على الدوام ، فقد عرف نظام العائلة الصراعات السياسية منذ اواخر خمسينات القرن حيث جرت أول عملية إزاحة لملك هو سعود بن عبدالعزيز وتنصيب اخر هو اخيه فيصل[١٢] ، ومنذ تلك الواقعة سيطر جناح داخل العائلة على كل المقدرات واستقرت له الأمور بشكل كبير ، إلا أن السنوات اللاحقة وبسبب التغيرات في التركيبة البنيوية للعائلة واتساعها وعدم قدرة الجسم السياسي والمجتمعي على استيعاب مستلزماتها ، إضافة إلى الطموح السياسي المتصاعد لبعض الأجنحة ، جعل من مسألة الاستقرار حديث رغبوي للاستهلاك السياسي بعد أن بدا واضحا أن العائلة دخلت ومن الباب المفتوح عالم الصراعات السياسية[١٣] .

إن الإحاطة المبدئية بحجم العائلة وما يدور بداخلها من صراعات لا يعد من قبيل الأمر الثانوي فهو بذاته يطرح تساؤلات أساسية منهجية حول آليات السيطرة على المجتمع، وكيفية إدارة الصراع والتنوعات داخل العائلة، ومدى تأثر القرار السياسي بتلك التركيبة وحساسيته للاستجابة للمتغيرات والضغوطات المنبعثة من الفضاءات المجتمعية والإقليمية والدولية.

يشكل ابناء عبد العزيز اساس العائلة الحاكمة ، اذ شغل ابناؤه في حياته وبعد وفاته ابرز المناصب السياسية في البلاد ، الا انه من الخطأ الاعتقاد ان ابناء الملك توحدوا بشكل متماسك ، او استطاعوا الادعاء انهم شكلوا مؤسسة من هذا النوع بعد وفاة ابيهم ، وبمعزل عن المزايا الشخصية التي تمتع بها كل واحد منهم

والتي اثرت في سياسة العائلة ، فهناك عناصر اخرى حددت الاتجاه الذي سلكه العديد منهم ، تراوحت تلك العناصر بين التوجه الفكري والمصالح الاقتصادية ، وهي عناصر تسببت في الانشقاقات التي برزت على مر السنين منذ وفاة الملك المؤسس ، الا ان مبدا عمر الامير ونسب والدته هي من اهم العناصر التي اسهمت في تحديد مكانته داخل العائلة السعودية[١٤] . اعتمدت العائلة السعودية مبدا خلافة الابن الاكبر سنا كمعيار اول في تحديد شخصية من سيخلف الملك حال وفاته ، ولذا كان سعود واخيه فيصل من بين ابناء عبدالعزيز الاكبر سنا ، وعلى الرغم من ان النظام السعودي لم ينص صراحة على مبدا (الاكبر سنا) ، الا ان التقدم في السن كان يعد مبررا للمطالبة بالأحقية السياسية ، فعلى سبيل المثال فقد حارب كل من سعود وفيصل في الغزوات الى جانب مؤسس الدولة من اجل توحيد البلاد وتوطيد سلطة ابيهما واقادا الجيوش ، فتم تعيينهما نتيجة لذلك اميرين على نجد والحجاز ، ونظرا لتلك الميزة فقد اصبح ابناء عبدالعزيز الاصغر سنا يشكلون خطرا يهدد مناصب الاخوة الكبار ما ان بلغوا سن الرشد[١٥].

بدا هذا الامر جليا في اثناء فترة الصراع الاولى على الحكم بين الملك سعود وولي عهده الامير فيصل بدءا من عام ١٩٥٨ ، حيث ادت الخلافات السياسية الى تسريع الانقسام بينهما ، وفي خضم تلك الصراعات ظهر مجموعة من الامراء الشباب الذين عرفوا (بالأمراء الاحرار) قدموا دعمهم للملك سعود ضد اخيه فيصل ، اذ كان ولي العهد يمثل سلطة الامير الاكبر سنا والراسخ في السلطة فحاول سعود الاستفادة من الامراء الصغار فسعى الى كسب تأييدهم اول الامر قبل انقلابهم عليه في مراحل لاحقة من الصراع [١٦] .

من جانب اخر يحظى نسب الام بالأهمية ذاتها التي يتمتع بها مبدا الاكبر سنا ، فمكانة الام ونسبها القبلي ادى الى بروز مكانة بعض الامراء ، فمكانة الام الاجتماعية ونسبها القبلي كان يؤدي في الغالب الى بروز امراء داخل العائلة السعودية ونيلهم الحظوة في السلطة على حساب اخوتهم ، وعليه تمتع الامراء الذين ولدتهم امهاتهم اللواتي يتحدر من عائلات بارزة مثل ال جلوي ، وال السديري ، وقبائل كبرى مثل شمر بأولوية سياسية[١٧] ، وعلى سبيل المثال فان والدة الامير خالد الاميرة الجوهرة تتحدر من عائلة ال جلوي ، في

حين تنتمي والدة الامير فهد الاميرة حسًا الى عائلة السديري ، ولكلتا العائلتين تاريخ عريق من التحالف مع ال سعود ، اذ كانا يستعينان بعائلتيهما لتامين الذي يحتاجان اليه ، ولعل افضل مثال على مدى تأثير نسب الام ما حصل مع الامير فيصل الذي تتحدر والدته (طرفة بنت عبدالله) من عائلة ال الشيخ اذ استفاد فيصل من هذا النسب بان حظي بتأييد المؤسسة الدينية الوهابية في نزاعه مع الملك سعود الذي تتحدر والدته (ودًة) من قبيلة بني خالد في عام ١٩٦٤ وتمكن من ازاحته عن العرش[١٨] .

من جانب اخر ، شكل المتحدرون من اخوة الملك عبدالعزيز ثقلا واضحا في مسيرة المملكة العربية السعودية حتى فترة الدراسة ، والفوا طاقما سياسيا مارس تأثيرا معينا في السياسة السعودية خاصة فيما يتعلق بمسالة الخلافة ، وعلى الرغم من ان اعداد الامراء المتحدرين من اخوة مؤسس المملكة فاق اعداد ابناء عبدالعزيز واحفاده ، الا ان تأثيرهم السياسي لا يوازي تأثير ابناء الملك المؤسس بطبيعة الحال[١٩] .

انجب والد عبدالعزيز واسمه عبدالرحمن بن فيصل بن تركي عشرة ابناء هم : فيصل (١٨٧٠ – ١٨٩٠) ، و عبدالعزيز (١٨٨٠ – ١٩٥٣) ، و محمد (١٨٨٠ – ١٩٤٣) ، وسعد (١٨٨٨ – ١٩١٦) ، وسعود(١٨٩٠ – ١٩٦٥) ، وعبدالله (١٩٠٠ – ١٩٧٦) ، و احمد (١٨٩٩ – ١٩٧٨) ، و مساعد (١٩٢٢ –١٩٩٨) ، وسعد (١٩٢٢– ١٩٥٥) ،وقد لعب كل من محمد وعبدالله ومساعد ابرز الادوار السياسية الى جانب عبدالعزيز ، وكان محمد وعبدالله بالذات يشكلون خطرا على محاولة عبدالعزيز تشكيل تسلسل عمودي للخلافة ينتقل الى ابنائه مباشرة ، وبرز لعبدالله ومساعد دورا اساسيا في النزاع الذي نشب بين الاخوين سعود وفيصل ابنا عبدالعزيز[٢٠] ، اذ حاولا تسوية الخلاف بصفتهما طرفا حياديا ، الى ان قدما في نهاية المطاف دعمهما لفيصل عام ١٩٦٤، كما كان اسم عبدالله(١٩٢٣ – ٢٠١٥)[٢١] متصدرا لقائمة الموقعين على الطلب الرسمي الذي بايع خالدا ملكا على البلاد بعد اغتيال الملك فيصل عام ١٩٧٥[٢٢] ، وحسب ما هو شائع فإن العائلة الحاكمة خضعت لما يعرف بهيمنة الجناح السديري على مقاليد الأمور واستتباب الأمور له إلا أن عمليات التدافع داخل محاضن العائلة قادت إلى بروز مجموعات باتت تتنازع الحكم هي:

السديريون السبعة: وتجمعهم كان يضم : فهد (١٩٢٠ – ٢٠٠٥) ، وسلطان (١٩٢٥ –

٢٠١١) ، وعبدالرحمن(١٩٣١ – ٢٠١٧) ، ونايف (١٩٣٤ – ٢٠١٢) ، وأحمد (١٩٤٢ – لازال على قيد الحياة)، وتركي (١٩٣٢ – ٢٠١٦) ، و سلمان (١٩٣٥ – لازال على قيد الحياة)[٢٣]، .وقد صعد هذا الجناح بقوة لافتة على إثر انقلاب فيصل على سعود وإزاحته من ولاية الحكم عام ١٩٦٤ ، و السديرون الداعمون: يضم هذا الجناح ثلاثة، هم: بدر(١٩٣٢ – ٢٠١٣)، وعبدالإله (١٩٣٨ – لازال على قيد الحياة) ، وعبدالمجيد (١٩٤٢ – ٢٠٠٧) ووالدتهم الاميرة هيا بنت سعد السديري[٢٤] ، اما الجناح السديري الثالث فيتشكل من ثلاثة هم كل من سعد(١٩١٥ – ١٩٩٣) ومساعد (١٩٢٣ – ٢٠١٣) وعبدالمحسن (١٩٢٥ – ١٩٨٥) وينتمون إلى أم واحدة: ، هي الجوهرة بنت سعد السديري[٢٥] . واستنادا على ما تقدم فان الضغوط التي برزت بشأن موضوع الخلافة والطموح للعرش كانت مثار قلق لنظام الحكم السعودي منذ وفاة عبد العزيز بن سعود عام ١٩٥٣ وكانت تطفوا الى السطح حينا بعد حين خلال فترة ما قبل وبعد حكم الملك فيصل موضوع الدراسة.

خارطة القوى السياسية عشية تولي فيصل بن عبد العزيز مقاليد الحكم عام ١٩٦٤:

تميزت السياسة العائلية في السنوات الاربع الاخيرة من عهد الملك سعود الذي حكم امتد بين عامي ١٩٥٣– ١٩٦٤ بانقسام السلطة بشكل واضح بين الملك وولي عهده فيصل، فتحول الانقسام الى عداوة ضارية بين الاثنين ، وفي اثناء الصراع تأرجحت كفة الميزان مرارا بين الاخوين ، وتقاسما السلطة والمسؤوليات ، اذ كانت العائلة السعودية منقسمة ، وعانت السياستين الداخلية والخارجية من الاضطراب والتقلب الناجم عن الانقسام ، اذ سعى سعود الى قاعدة حكمه ضمن صفوف العائلة ، في حين ركز فيصل جهوده على مجلس الوزراء ، وكان النمط المتبع في التعيينات هو الذي اشار الى وجود الانقسامات ، فعلى سبيل المثال قام ولي العهد فيصل بتعيين ابنه عبدالله وزيرا للداخلية واخويه فهد وزيرا للتعليم وسلطان وزيرا للمواصلات ، في حين اوكل سعود مناصب قائد الحرس الوطني ، وقائد الحرس الملكي ، ورئيس الديوان ، ووزير الدفاع وامير منطقة الرياض الى ابنائه سعد وبدر ومحمد وناصر وعبدالله على التوالي ، ما اثار قلق اخوة الملك من ميله الى تعيين ابنائه الشباب الذين يفتقرون الى الخبرة في مناصب حساسة ، وقد خشي الكثير من

الامراء ان تكون تلك التعيينات اشارة الى نية سعود نقل الخلافة الى ذريته[٢٦] .

زاد من تلك المخاوف اسراف الملك وتبذيره ، فزادت حدة الشعور بالتململ خصوصا مع دخول البلاد في ازمة مالية عام ١٩٥٨ ، مما حدا بكبار العائلة الضغط على الملك سعود للتنازل عن العرش لصالح اخيه فيصل فرضخ سعود للضغوط واصدر مرسوما في اذار عام ١٩٥٨ قضى بنقل سلطاته التنفيذية الى رئيس وزرائه فيصل الذي اتخذ اجراءات صارمة انقذت البلاد من ازمتها المالية ومنها تقليص مصروفات البلاط ، مما اغاظ الملك سعود وسعى الى تحديد صلاحيات اخيه بالتدريج[٢٧] .

ادت الاجراءات المالية الصارمة التي نفذها فيصل الى انشقاق مجموعة من الامراء الشباب طالبوا بإصلاحات دستورية ، فقدم الملك سعود دعمه لهؤلاء الامراء اللذين سموا انفسهم بحركة (الامراء الاحرار) بزعامة طلال بن عبدالعزيز[٢٨] ، ليس ايمانا منه بمطلبهم ، انما لانهم بدوا حلفاء محتملين في وجه اخيه فيصل ، فتمكن بالفعل بمعونتهم من ابعاد فيصل ومناصريه عن مجلس الوزراء عام ١٩٦٠ ، وتولى هو بنفسه رئاسة المجلس ، وولى بعض ابنائه مسؤوليات حساسة في الدولة برفقة عدد من اخوته الصغار ومنهم طلال وعبدالمحسن وفواز ابناء عبدالعزيز[٢٩] .

هكذا دخلت سياسة العائلة في السنوات الاربع الاخيرة من حكم الملك سعود حقبة تميزت بالتعقيد الشديد مع وجود ثلاث مجموعات او اجنحة وهم : الملك سعود وابنائه ، الامراء الاحرار ، ولي العهد فيصل ومناصروه من الاخوة ، وسرعان ما نشبت الخلافات بين سعود والامراء الاحرار بسبب طبيعة الملك المحافظة ومناداة الامير طلال بالإصلاحات الدستورية بسبب تزايد نفوذ ابناء سعود ، فتفاقمت اجواء القلق بشكل عام ورأى الملك سعود ان الفرصة مواتية له للقضاء على نفوذ فيصل بشكل تام ، فأثار طلالا على الاخير عام ١٩٦١ ، وحرض اخواله من قبيلة بني خالد والقبائل المتحالفة معه ضد اخيه فيصل ، فتم تنحيته من كل مناصبه الرسمية عدا ولاية العهد ، وابعد الامراء الاحرار خارج البلاد ومنهم الامير طلال ، وهكذا تمكن سعود من تعزيز سلطته كملك وترسيخ نفوذ ابنائه باعتماده سياسة تفريق الامراء ، الا ان تدهور صحة الملك فجأة وسفره الى الولايات المتحدة عام ١٩٦٢ ، واندلاع ثورة اليمن[٣٠] في العام نفسه اعادا فيصلا الى الواجهة برئاسته مجلس الوزراء مرة اخرى ، حتى حسم النزاع اخيرا لصالحه

بتمكنه من عزل اخيه سعود اواخر عام ١٩٦٤ بعد ان اعاد تشكيل مجلس الوزراء وزجه بالعناصر المؤيدة له ، فعين اخوته فهد وزيرا للداخلية ، وسلطان للدفاع ، وخالد نائبا لرئيس الوزراء ، وعبدالله قائدا للحرس الوطني ، وسلمان اميرا على منطقة الرياض[٣١] .

ثم عزز فيصل موقعه من خلال عدد من الاجراءات ، ولتحقيق اهدافه احتكم فيصل الى العلماء فدعا الشخصيات البارزة الدينية وتباحث معهم بشان نزاعه مع الملك سعود ، وقام مناصروه بتوقيف عدد من رجالات الملك منهم ابنه سلطان قائد الحرس الملكي وفرض عليه الاقامة الجبرية بهدف اجبار الملك سعود على التنحي ، الان سعود اصر على الرفض والتمسك بعرشه ، فما كان من مجلس الوزراء الا ان نظم رسالة باسم العائلة المالكة تتضمن عزل الملك وذلك في الثامن والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٦٤، وارسالها الى علماء المملكة لإصدار فتوى بشأنها ، فاصدر العلماء الفتوى المطلوبة في اليوم نفسه ، الى جانب قرار من مجلس الوزراء بتأييد الفتوى والعمل بمضمونها ، فتم لفيصل ما اراد وعزل اخيه سعود عن العرش في الثالث من تشرين الثاني عام ١٩٦٤ وابعده عن البلاد برفقة عدد من ابنائه واصبح ملكا على السعودية [٣٢].

من الواضح أن الصراع على السلطة لم ينته بعزل الملك سعود ورحيله عن بلاده، إذ توجه سعود بعد ذلك إلى مصر، تبعه عدد من أبنائه، كان من بينهم خالد ومنصور وبندر وسلطان، حيث منحهم الرئيس جمال عبد الناصر كل التسهيلات اللازمة لتشكيل معارضة قوية من هناك، بما في ذلك مساحة بث عبر إذاعة القاهرة باتجاه المملكة[٣٣].

امتدت محاولات سعود لاستعادة عرشه من عام ١٩٦٤ حتى نكسة عام ١٩٦٧، حين راجعت مصر سياستها في الخليج وأوقفت تدخلها في اليمن وفقد الملك سعود دعم القاهرة فغادر مصر متوجهاً إلى اليونان حيث عاش حتى وفاته عام ١٩٦٩[٣٤].

جاء رد فيصل على ذلك بالعمل على إضعاف محاولات سعود اليائسة عبر استعادة أشقائه "الأمراء الأحرار" إلى الوطن لكي لا يشكلوا تحالفاً واسعاً مع سعود في الخارج، كما أرضى بعضهم بمناصب من المرتبة الثانية في حكومته ، فعين بدراً نائباً لقائد الحرس الوطني ١٩٦٥ ونوافاً مستشاراً للملك عام ١٩٦٨، وفوازاً أميراً لمكة عام ١٩٧١ وعبد المحسن أميراً للمدينة عام١٩٧٥[٣٥].

أمّا على الصعيد الداخلي فقد سعى فيصل إلى تعزيز حكمه باختيار ولي عهد لا ينافسه على الصلاحيات والحكم فيكرر التاريخ نفسه كما حصل بينه وبين سعود و نجح في اختيار ولي عهد عرف بمرضه في القلب وعدم اهتمامه بالسياسة والحكم، وانكبابه على هواياته في رحلات الصيد الطويلة في قلب الصحراء، فقام بتعيين نائب رئيس وزرائه السابق وشقيقه الوفي خالد بن عبد العزيز ولياً للعهد[٣٦].

ومع ذلك نجد أنه من أبرز ما ركزت عليه المساحة الإذاعية في القاهرة والصحف المصرية عموماً في تلك الفترة مسألة تفجر النزاعات العائلية على السلطة بين عامي ١٩٦٦ –١٩٦٧ حين قام فهد، وزير الداخلية حينها، بدعم من أخويه الأمير سلمان (أمير منطقة الرياض/سديري) والأمير سلطان (وزير الدفاع/سديري) بمحاولة استبدال الأمير عبد الله كقائد للحرس الوطني، لكنه اصطدم بمعارضة كل من فيصل وولي العهد خالد[٣٧].

يعد جوزيف أ. كيشيشيان من أهم المراجع المتعلقة بتلك الحقبة الغامضة إذ يعتمد كما سبق وأشرنا على إجراء مقابلات مطولة مع عدد كبير من أمراء الأسرة المالكة هناك، وهو يقول أن محاولات عزل الأمير عبد الله لم تتوقف، فمع بداية السبعينات طالب الأمراء من فرع السديري مجدداً بتخلي الأمير عبد الله عن قيادة الحرس الوطن ، بينما عملت رموزهم على تعزيز مواقعها العسكرية كما فعل وزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز على تطوير صفوف القوات المسلحة، بينما قام شقيقه وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز بتعزيز وتطوير الأجهزة الأمنية في وزارته[٣٨].

من الواضح أن تفجر الخلافات في أوساط العائلة، كان يستهدف بشكل أساسي العمل على تخلي الأمير عبد الله عن قيادة الحرس الوطني وبالتالي عزله وتنحيته جانباً ، وقد يساعدنا على فهم السبب الكامن في مقارعة الأشقاء (السديريين) لقائد قوات الحرس الوطني (الشُمّري) وإصرارهم على تنحيته وعزله منذ تلك الفترة أن ندرك بأن عبد الله يكبر سلطان بعام واحد فقط ، إذ ولد عبد الله عام ١٩٢٣ بينما ولد سلطان عام ١٩٢٤[٣٩] ، ما يعني أنه لو أمكن إزاحة عبد الله عن قيادة الحرس الوطني، لضعفت مكانته السياسية وأصبح لسلطان الحق بأن يكون ولي عهد لفهد وأن يتولى الحكم من بعده[١].

هكذا شكلت الخلافة مصدرا دائما للنزاع والتوتر داخل العائلة السعودية ، اذ بينما

حاول الملك سعود تشكيل خلافة تنتقل الى سلالته مباشرة ، لجأ ولي عهده فيصل الى انشاء تحالفات سياسية هامة عبر تعيين اخوته في مناصب هامة ، اذ قام فيصل بتوزيع عدد من المناصب الهامة على عدد من مناصريه فنجح في تامين نوع من الاستقرار الداخلي ضمن العائلة ، واصبح فهد وزيرا للداخلية ، وسلطان للدفاع ، واحمد زكي يماني[٢] وهو احد من كان يثق به فيصل والعائلة وزيرا للبترول ، وعبدالله قائدا للحرس الملكي ، وسلمان اميرا على منطقة الرياض ،كما عين الامير تركي نائبا لوزير الدفاع ، وعين شقيق اخر هو نايف وزيرا للداخلية خلفا لأخيه فهد عام ١٩٧٠ ، وقبل ذلك في العام عام ١٩٦٥ تمكن من اقناع اخوته اعتماد مبدا التراتيبية بحسب العمر في الحكم لمعالجة مسالة الخلافة[٣] ، مع ذلك شكل توزيع السلطة والمشاركة في المسؤوليات مصدرا اخرا للنزاع فيما يبدوا ، اذ ادى الى تفاقم حدة المنافسة بين الاخوة واثر سلبا على فعالية القرارات ، وافسح المجال امام العديد من التحديات[٤] . وعلى خلاف عهد الملك سعود شهد عهد الملك فيصل ١٩٦٤ – ١٩٧٥ تطورا جذريا في سياسة ال سعود ، اذ تميز حكم فيصل زيادة في مركزية السلطة ، وباستقرار داخلي اكبر ، وكان لتلك التطورات تأثيرات مباشرة على مسالة الخلافة ، وفي مسالة توزيع السلطة بين افراد العائلة ، اذ وضع فيصل اسس متينة لخلافة سلمية (من شقيق الى شقيقه) ، ويشير هذا الاجراء الى ان الملك فيصل كان يؤثر التوافق العائلي واجتناب التنافسات العائلية ، كما يشير الى رغبة فيصل في تعزيز موقعه في وقت كانت السعودية معرضة الى تهديدات داخلية وخارجية ناجمة عن الحرب الاهلية في اليمن المجاورة ، وقد استفاد من المعادلة الجديدة حتى الامراء الاحرار وادرجوا ضمن تعيينات المناصب الحساسة كما سبق ذكره[٥] .

لقد ساعدت تلك التعيينات على التوفيق بين الخلافات السياسية ، الا ان تولي هؤلاء الامراء مناصبهم لفترة طويلة شكل لاحقا نمطا خطيرا من في السياسة العائلية بعد وفاة فيصل ، اذ حول كل مسؤول منصبه الى شبكة من العلاقات المعقدة اتسمت بالمحاباة والمصالح الشخصية، الا انه وبفضل تفوق الملك والنجاح العام في السياسات الداخلية والخارجية من الصعب ذكر اية معارضة جدية في صفوف العائلة ، ذلك ان حضوره الصلب وشخصيته القوية اخمدا كافة المشاحنات العائلية وساعدت

كثيرا على تهدئة الاحوال حتى اغتياله في الخامس والعشرين من اذار عام ١٩٧٥[٦].

مسارات المعارضة السعودية في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز

وبروز ظاهرة التحالفات والانشقاقات ١٩٦٤ – ١٩٧٥ :

من ضمن خصوصيات الحالة السعودية أن كل القوى المجتمعية الحية وصاحبة الحضور والتأثير مع اختلاف أوزانها النسبية في الحالة السعودية وقعت في مربع الحجب والحظر، ومنعت من حيازة صفة الرسمية والعمل تحت ظلال من المشروعية القانونية .

ونظراً لتلك الوضعية وهذا المناخ يجد الدارسون للحالة السعودية قدراً أكبر من الصعوبة في تحديد تلك القوى بشكل دقيق ورسم خارطتها بشكل تفصيلي والإحاطة الدقيقة بأحجامها وأوزانها في الحالة السعودية. فمن ناحية لا يوجد شكل رسمي للتأطير يمكن من خلاله معرفة أعداد المنتسبين المؤطرين، كما لا توجد استحقاقات تمثيلية وشفافة يمكن من خلالها معرفة أرصدة تلك القوى في الشارع السعودي من خلال بيانات ومعلومات رقمية دقيقة وموثقة.

منذ بداية نشأة الدولة السعودية؛ ومطالب الإصلاح والمطالب الشعبية كانت حاضرة في الخطاب الشعبي بكل تياراته وأطيافه ، إذ كان الخطاب الإصلاحي في السعودية متنوع الأيدولوجيات، ومتأثرا بالتغيرات الإقليمية والدولية، ومنذ إنشاء الدولة وتوسيعها إلى مرحلة اكتشاف النفط ، ومن وإلى أن تطور الخطاب المطالب بالإصلاح ليبدأ المطالبة بملكية دستورية ونظام مدني حديث[٧] .

ويرى ناقدون بأن الحكومة السعودية لم تكن مبادرة دوماً للإصلاح السياسي، وأن هذا القضية عادة ما كانت تستخدم ورقة سياسية لكسب الشعب، أو محاولة تهدئته ، ومن الأمثلة التاريخية على ذلك، أنّ الملك سعود استخدم تلك الورقة لأجل كسب تعاطف الشّعب في إطار نزاعه مع الملك فيصل[٨] ، في المقابل يرى المتابعون بأن ردْع المطالبين بالإصلاح، و وضعهم في السجون ومحاكمتهم، مثال للردع وصرف الناس عن تجديد تلك المطالب، كما حصل أيضاً في خلاف الملك فيصل مع المنادين بالإصلاح[٩] .

لقد تنوعت أيديولوجيا ومنطلقات الاحتجاجات والمطالب الإصلاحية في السعودية، إذ كانت بعض المطالب تنطلق من دافع ديني محافظ ، وهناك من الاحتجاجات ما ظهر بطابعٍ

يساري عمالي، بسبب إنشاء الشركة السعودية الأمريكية آنذاك (أرامكو) عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٦ ، إذ كان الأمريكيون يتعاملون مع العمال السعوديين بشكلٍ عنصري، ودون احترام حقوقهم، الأمر الذي أدى إلى ظهور نقابات عمالية وإضرابات عن العمل، تهدف إلى مناهضة الهيمنة الغربية على المنطقة العربية. ولا شك أن ذلك كان منسجما مع حركات التحرر في العالم العربي، وصعود نجم جمال عبدالناصر في مصر، ومساهمته في حركة عدم الانحياز، ومن ثمّ انضمامه إلى المعسكر السّوفييتي[١٠]، اذ حظيت شخصية الرئيس المصري جمال عبد الناصر وافكاره باهتمام كبير في اوساط المجتمع السعودي ، خاصة في اوساط المثقفين وضابط الجيش والعمال ، وتصاعد المد الناصري في اواخر الخمسينات وطيلة عقد الستينات على الرغم من حالة عدم الانسجام بين نظام الحكم في المملكة العربية السعودية والاتجاه الناصري ، ولكن عوامل عدة اسهمت في تعزيز الحضور الناصري في السعودية ، منها اذاعة صوت العرب من القاهرة والدور الذي مارسته في نشر القومية في صفوف السعوديين ، ونشوء الصحافة المحلية ذات التوجه القومي مثل صحيفة (الفجر الجديد) و (اخبار الظهران) التي انتقدت نظام الحكم وساندت سياسة عبدالناصر القومية ، هذا فضلا عن تأثر الطلبة السعوديين الدارسين في مصر بالفكر الناصري ، وبروز الميول القومية واليسارية بفعل تأثير المدرسين العرب العاملين في المملكة[١١] .

ولابد من التنويه الى ان حالة الوعي السياسي والمطالب الاصلاحية في المملكة لم تعبر حقيقة عن تطلعات فئات الشعب المختلفة ، انما انحصرت في اوساط النخب المثقفة والاكاديميين والتجار والمتعلمين . كان أبرز ما ميز عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز هو انتشار التنظيمات الحزبية بقوة داخل البلاد كالشيوعيين والبعثيين والناصريين وأبرز تلك التنظيمات ما كان موجودا قبل عهد الملك فيصل ، ومنها ما تأسس خلال عهد الملك فيصل نفسه ، ومرت نشاطات المعارضة بمراحل نمو وازدهار كما دعت الظروف السياسية الى بروز تحالفات بين اكثر من اتجاه سياسي بعضها كان متناقضا مما عرض الحركات المعارضة الى التصدع والانشقاق وحتى الانهيار ، وفيما يلي عرضا بأهم تلك التنظيمات :

الشيوعيون:

لعل اول وابرز تلك التنظيمات هي تلك التي أسسها الشيوعيون ، اذ ارتبطت نشأة الأفكار اليسارية بمرحلة الحداثة النفطية والتي كسرت العزلة التي كانت تعيشها المنطقة في منتصف القرن العشرين، وبالأخص في مناطق اكتشاف النفط في السواحل الشرقية للجزيرة العربية [١٢] . إحدى نتائج انتشار تلك الأفكار كان الإضراب الأول لعمال شركة أرامكو النفطية عام ١٩٤٥، ومشاركة وفد مكون من مجموعة شيوعية سعودية في مؤتمر للشيوعيين في الشرق الأوسط والأدنى عام ١٩٥٠ في جورجيا بهدف تقوية العلاقة بين الشيوعيين في المنطقة[١٣]. في السياق عينه، وفي ظل تسارع انتشار تلك الأفكار، جرى الإضراب الشهير عام ١٩٥٣ لعمال أرامكو الذي يعد حدثاً مفصلياً في الحياة السياسية في المنطقة ، ومؤشراً إلى تجذر الفكر اليساري من ناحية مشاركة مؤيديه في هذا الإضراب التاريخي، ولاحقاً في إضرابات أعوام ١٩٥٦، ١٩٦١، ١٩٦٣، ولترفع تلك التجارب من القدرات التنظيمية للأفراد ولبنيتهم الفكرية، إلى أن تمكنوا من إنشاء تنظيم موحد عام ١٩٥٨ باسم "جبهة التحرير الوطني" والتي تم تغيير اسمها عام ١٩٧٥ إلى "الحزب الشيوعي السعودي." قبل مدة وجيزة من اغتيال الملك فيصل[١٤] .

وقبل الخوض في تجربة الشيوعيين ، يجب الإشارة إلى العوامل التي ساعدت في ترسيخ الأفكار اليسارية كمفاهيم وتحويلها إلى مطالب على أرض الواقع. من تلك الأسباب هي وجود عناصر يسارية بحرينية هربت من الملاحقة الأمنية في البحرين إلى المناطق القريبة منها في المنطقة الشرقية في السعودية حيث ساهمت في تشكيل بعض المنظمات، ولا ننسى تواجد الشيوعيين العراقيين الذين هربوا من العراق بعد إعدام يوسف سلمان (فهد)[١٥] مؤسس الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٤٨، فضلاً عن نشوء "جبهة الإصلاح الوطني "السالف ذكرها ، تلك الجبهة التي تشكلت من مجموعة شاركت أغلبيتها في إضراب ١٩٥٣ والذي كان برنامجه محدداً وواضحاً استفادت منه التنظيمات اللاحقة بعد أن حلت السلطات التنظيم عام ١٩٥٦ [١٦].

اعلن عن ظهور جبهة الإصلاح الوطني عام ١٩٥٤ ، وكانت في بدايتها تجمعا من القوميين الناصريين والبعثيين والشيوعيين وبعض اليساريين المستقلين ، وعكس اسم الجبهة محتواها خلال السنوات الأولى من التأسيس سواء كان ذلك على مستوى تنوع الطيف الأيديولوجي او على مستوى الاطار الإصلاحي السياسي المتصور من لدن

الكادر المؤسس للجبهة والتي تأسست بموجب الاتفاق على تحقيقه على ارض الواقع ، لكن جبهة الإصلاح الوطني لم تصمد طويلا في وجه التناقضات الأيديولوجية بين مكوناتها ، فانسحبت منها العناصر القومية مثل علي غنام ، اذ كان واضحا ان توجهات الجبهة خاضعة لتصورات الشيوعيين وارادتهم ما ادى الى انتهاء الجبهة كحزب وطني معارض ضم في صفوفه عناصر تنتمي الى مشارب أيديولوجية متعددة ، وأصبحت الجبهة طوال عقد الستينات واوائل السبعينيات بعد انسحاب العناصر غير الشيوعية منها الهيكل الحزبي الأول للشيوعيين في السعودية[١٧] .

لا تختلف جبهة التحرير الوطني المنبثقة في كانون الأول عام ١٩٦٢ كثيراً عن جبهة الإصلاح الوطني من حيث التكوين والأهداف، فبنيته كانت ذات طابع وطني تغلب عليه الأيديولوجيا الشيوعية، حتى أنه عُرف تنظيم الشيوعيين وقد أفصح الأمين العام للتنظيم محمد عبد الله[١٨] عن توجه المنظمة في كتابه "قضية الشعب قضية الحزب" الصادر في المنفى:

كوننا فصيل من الحركة الشيوعية العالمية التي يتقدمها الحزب الشيوعي في الإتحاد السوفياتي، تحتم علينا أن ندرك مسؤوليتنا التاريخية والأممية ليس تجاه الطبقة العاملة في بلادنا وإنما تجاه الطبقة العاملة العالمية بأسرها، وتجاه مناضلي الطليعة لهذا الكون" [١٩] .

ضمت تلك الجبهة مثقفون وعمال ومنتسبون لطبقة البرجوازيات الصغيرة، وكانت مطالب الجبهة تتلخص بإجراء تغييرات كبيرة في البلاد والنضال من أجل نظام يعبر عن مصالح الشعب ويعادي الامبريالية والصهيونية والرجعية والمطالبة بالديموقراطية والحق بتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وإلغاء الرق وتطوير التعليم ومكافحة الأمية والمستوى الصحي وتحسين وضع المرأة وإغلاق القواعد العسكرية الأجنبية والعديد من الإصلاحات الاقتصادية مثل: الإصلاح الزراعي والاهتمام بالتصنيع وغيرها[٢٠] .

مرت المنظمة بمرحلتين؛ المرحلة الأولى: مرحلة العمل السري والالتزام بالمبادئ الماركسية اللينينية والمساهمة بالعمل مع الجبهات الأخرى في النضال الوطني. أما المرحلة الثانية، مرحلة سنة ١٩٦١ وما بعدها، كانت مرحلة العمل السياسي المنظم والذي ارتبط ببروز تنظيم "الأمراء الأحرار"، حيث التقى التنظيمان علم ١٩٦٣ وانتخب طلال بن عبدالعزيز امينا عاما له واتفقا من

خلال تقييم المصالح المشتركة على توحيد التنظيمين في جبهة واحدة حملت اسم "جبهة التحرر الوطني العربية"، لكنها لم تستمر طويلاً بعد انسحاب الأمراء الأحرار وعودتهم الى المملكة اثر تولي فيصل بن عبدالعزيز مقاليد الحكم في البلاد ، حيث عادت لاسمها القديم "جبهة التحرير الوطني". في حين غادر الجبهة الأعضاء القوميون وبعض الماركسيين ليشكلوا تنظيمات أخرى مستقلة[٢١] .

ظهر في تلك المرحلة بعض الشخصيات مثل عبد العزيز أبو سنيد وعبد العزيز بن معمر واسحاق الشيخ يعقوب ومحمد السعيد، حيث ارتبط بعضهم بتنظيمات شيوعية اخرى عربية في المنفى مثل الحزب الشيوعي اللبناني ، اذ نظمت لقاءات بينهم خاصة خلال لاعوام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٧٠ لبحث مسائل تخص الساحة العربية[٢٢] ، وحينما اعلن الحزب الشيوعي السعودي عن ظهوره في شهر /أغسطس عام ١٩٧٥ بهذا البيان الذي أعلن فيه عن برنامجه ونظامه الداخلي ، ورد مانصه :

"لم يعد سرا بأن جبهة التحرر الوطني تنظيم للشيوعيين في السعودية. إننا نحن الشيوعيون في السعودية مناضلو الطليعة على يقين تام بأن طريق خلاص الطبقة العاملة والجماهير الكادحة لا يتم إلا بتنظيمها وحشدها وتوحيدها بقيادة حزبها الطليعي. ومن هنا ظهور حزبنا الشيوعي في السعودية الذي هو في الواقع امتداد لجبهة الإصلاح الوطني ثم جبهة التحرر الوطني. وهو ضرورة طبقية ووطنية وأممية اقتضتها الظروف الموضوعية والذاتية التي تمر بها بلادنا، وانعكاساً لواقع ملموس أمُلته المرحلة التاريخية للتطور الاجتماعي الذي يتمثل في حاجة الطبقة العاملة إلى حزبها السياسي المعبر بإخلاص وأمانة عن مصالحها الأساسية الحيوية وآفاق طموحاتها التاريخية الذي ينظم ويوحد ويقود نضالها ضد مستغليها ومستعبديها ويصون نقاوة أيديولوجيتها (الماركسية اللينينية) ويجمع الفكر العلمي والعمل الثوري لكي يحرر المجتمع ويعيد بناءه على أسس جديدة من أجل غد مشرق سعيد"[٢٣]

اصدر الحزب برنامجاً اشتمل على ١١ فصلاً، تسعة منها معنية بالشؤون الداخلية، وفصل اختص بالشؤون العربية أما الفصل الأخير فتحدث عن الشؤون الدولية، ويمكن تلخيصها كالآتي:

المطالبة بالديموقراطية، وبدستور يضمن الحريات السياسية وحرية التعبير، وجود ضمانات قضائية، و حل المؤسسات

"القمعية" مثل هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقيام بإصلاحات اقتصادية على مستوى الزراعة والصناعة والتجارة والبنوك وغيرها، وتحسين وضع المرأة وإتاحة الفرصة أمامها للمساهمة في الحياة العامة ومساواتها مع الرجل، وتحسين النظام التعليمي، وضمان حرية الصحافة في التعبير تنظيم الدوائر الحكومية والمؤسسات العسكرية، وإتاحة الفرصة للشيعة للانخراط في السلك العسكري، وتحسين الخدمات العامة(٢٤).

وأعلن الحزب وقوفه ضد (الدول الإمبريالية العدوة) ودعمه لنضال الشعب الفلسطيني بمختلف الوسائل وطالب بانسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة. وأكد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره(٢٥).

ورأى الحزب بأن هناك أهمية كبيرة للعلاقة مع الاتحاد السوفياتي حيث نص البرنامج على أن " الصداقة العربية السوفياتية هي حجر الزاوية في انتصارات شعوبنا العربية" وأهمية الوقوف ضد المعسكر الرأسمالي بقيادة الامبريالية الأميركية. واعتبر الحزب، آنذاك، أن شرط النجاحات والانتصارات على القوى الامبريالية العالمية هي توحد الفصائل المكونة للعملية الثورية المعاصرة: المعسكر الاشتراكي ممثلاً بالاتحاد السوفياتي وحركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وحركة التحرر الوطني العالمية(٢٦).

دَفَعت الملاحقات الامنية التي تعرض لها الشيوعيون السعوديون خاصة عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠، عشرات من منتسبي مختلف التيارات إلى الفرار من البلاد وطلب اللجوء في بعض دول الجوار كسورية والعراق ، وانتهزت جبهة التحرر تلك الفرصة، فأرسلت عدداً من منتسبيها للدراسة في الجامعات السوفييتية وجامعات دول المعسكر الاشتراكي ، وعاد غالبيتهم بعد صدور عفو ملكي شمل الموقوفين والمطلوبين على ذمة قضايا سياسية، وكان ذلك مع بداية نيسان من عام ١٩٧٥ ، فرسمت عودة الطلبة اليساريين من الخارج ملامح المرحلة التالية، وكان اهمها: إعلان تغيير اسم «جبهة التحرر الوطني» إلى «الحزب الشيوعي في السعودية». حمل قرار تغيير اسم الجبهة، دلالات على انتهاج الشيوعيين لذات المنهج الذي ميّز الأحزاب الشيوعية العربية التي توصف ب«الأحزاب الشيوعية الرسمية» مثل الحزب الشيوعي السوري – جناح خالد بكداش، والحزب الشيوعي العراقي، والحزب الشيوعي اللبناني؛ ودَلّ قرار تغيير الاسم

أيضاً، على انفصال العائدين من المهاجر عن واقع مجتمعاتهم[٢٧] .

تأسست عام ١٩٦٠ الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير الجزيرة العربية في اطار التنظيمات الشيوعية السعودية وكانت ذات توجه ماركسي– لينيني، وتلقت الدعم من اتحاد شعب الجزيرة العربية الذي كان مدعوماً أصلاً من مصر(سيرد ذكره لاحقا) وانضمت إلى جبهة التحرير الوطني مع عدد من التنظيمات السياسية الأخرى عام ١٩٦٢ضمت أعضاء من الشيوعيين والبعثيين واستمر نشاطها بشكل متقطع طيلة عهد الملك فيصل من خلال النشرات السرية ، لكن نشاطها ظلّ سريا ومنحصرا في صفوف العمال وقد انتهت تنظيميا في أواخر السبعينات ، ولم يعد لها نشاط سياسي بسبب الملاحقة وعدم انضمام أعضاء جدد لها[٢٨].

وبرز اسم منظمة الشيوعيين السعوديين من بين حركات المعارضة في الداخل السعودي ، اذ نشأ التنظيم عام ١٩٦١ في إطار جبهة الإصلاح الوطني في المملكة العربية السعودية السالفة الذكر وأغلب أعضائها من الحركة العمالية داخل شركة أرامكو في الظهران، كانت تلك المنظمة ضعيفة، ما اضطرها إلى الاندماج مع منظمات سياسية أخرى عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٠ [٢٩].

القوميون البعثيون :

وفي الوقت نفسه كان للتنظيمات القومية وابرزها حزب البعث العربي الاشتراكي في السعودية نشاط واسع لا يقل أهمية عن نشاط الشيوعيين ، اذ شايع بعض عمال أرامكو السعوديون حزبَ البعث، متأثرين بعض الشيء بأفكار المدرسين أو العمال العرب من غير السعوديين، وشيئا بالطلاب السعوديين العائدين من بغداد ودمشق والقاهرة وبيروت. شمل هؤلاء محمد الربيع، وَهو احد عمال أرامكو الذي اعتقل في ١٩٥٦م وَمات في السجن، والوجيه ميرزا الخنيزي ، يعد علي غنام[٣٠] وهو من الجيل الذي عمل في أرامكو حتى ١٩٥٠، ناشطاً آخر من النشطاء الأوائل، أصبح لاحقاً الوجهَ الشعبي لحزب البعث السعودي في الخارج ، وقد أسس هؤلاء(منظّمة أحرار الجزيرة العربية) التي كانت نواة حزب البعث السعودي وشاركت في التعبئة العمالية في أرامكو عامَ ١٩٥٦م[٣١].

لم يتخذ البعثيون اسمَ «حزب البعث العربي الاشتراكي في السعودية» إلا بعدَ عدة سنوات ، وأصدر الحزب صحيفة سرية اسمها (صوت الجماهير) بدءاً من ١٩٦١م، واقتفى نشاطُ البعثيين في السعودية الهيكل العام للتنظيمِ الذي أنشأه حزب البعث في

العراق وسوريا ، كان التنظيمُ هرميا جدا ومكونا من خلايا سرية بلغ عدد أعضاء كل واحدة منها ستة اعضاء تقريبا، تكون ثلاث إلى سبع خلايا منها جزءا من (الفرقة) ، في حين تنضوي فرقتين إلى خمسِ فرق تحت مسمى (الشعبة) ، وفي عام ١٩٦٣م، أصبح حزب البعث السعودي يتكوّن من خمس فرق: واحدة في الرياض، وأخرى في الساحل الشرقي (متضمنة القطيف والدمام والخبر)، وثالثة في الأحساء، والرابعة ضمت الحجاز والشمال معا[٣٢] .

حضرت قيادات الفرق السعوديّة المؤتمرات السنوية لحزب البعث على مستوى المنطقة، وأصبح علي غنام ممثل فرع حزب البعث في الجزيرة والخليج العربي في القيادة القومية لحزب البعث في العراق منذ أوائل الستينات حتى ١٩٨٢م ، وبرز من البعثيين ايضا عبد الرحمن منيف[٣٣]،، اذ كانَ عضوا سعوديا آخر في القيادة القومية لحزب البعث في العراق، وكان منيف خبيراً في النفط ، عمل في قطاع النفط السعودي قبل مغادرته للخارج، ترك حزب البعث لاحقاً ثم ذاع صيته كروائي[٣٤]، يتناول الجزء الأول من خماسيّته «مدن الملح» على وجهٍ أخص أثر صناعات النفط على المنطقة الشرقية والحركة العمالية في شركة أرامكو[٣٥] .

أنشأ الطلاب البعثيون واليساريون جماعةَ «الطلائع الطلابية الثورية» عامَ ١٩٦٢، التي امتدّت إلى الدمام والرياض والقصيم، إلا أن أعضاءها اعتُقلوا في ١٩٦٤م ، وجنَد البعثيون الطلابَ في المدارس والجامعات، فصاروا يقرؤون الأدب البعثي والاشتراكي في الاجتماعات الأسبوعية لخلاياهم السرية ، أصبحَ عبد المجيد الشماسي، الذي درس في العراق أوائل الخمسينات، عضواً قيادياً في حزب البعث السعودي عامَ ١٩٦٢ ، وتعرض أكثر من اثني عشر شخصا من أفراد آل الشماسي، وهي إحدى العائلات الوجيهة الشهيرة في القطيف، للاعتقال طيلة الستينات بسبب أنشطة سياسية بعثية ، وخلال المدة من عام ١٩٦٤ عمل عبد المجيد في بنك في الدمام أولاً ثم في القطيف، وينقل أنه مات تحت التعذيب في ١٩٦٩ ولا يعرف عنه اكثر من ذلك ، وأصبح يوسف مكي من سيهات مؤيدا للحزب في ١٩٦٣ وشارك في تنظيم مظاهراتٍ اندلعت في الظهران وجدة عام ١٩٦٧ و تمَ اعتقاله على إثرها.[٣٦]

وإذ كان حزب البعث قويا نسبيا في أوساط المثقفين والمناطق الشرقية في المملكة ، فقد حاول التغلغل في الجيشِ أيضا دون نجاحٍ يذكر [٣٧] وفي عامي ١٩٦٤– ١٩٦٥ ،

وقع انقسام حاد في حزب البعث بين الاشتراكيين المدنيين والجناح اليميني الأشد اتساما بالعسكرية ، وَبين الفرعين السوري والعراقي، كان لتلك الانقسامات على مستوى المنطقة بالغ الأثر على السعوديين وفروع الخليج الأخرى ، اذ أنشأ الجناح اليساريّ لحزب البعث (الجبهةَ الديمقراطية الشعبية في الجزيرة العربية) ، مُعيّناً أنور ثابت كواحدٍ من قياداتها وَميرزا الخنيزي أميناً لها[٣٨] ، وعلى النقيض من الجناح اليميني، فقد حددت الجبهة هويتها كماركسية لينينية على الرغم من إيمانها بالصراع المسلح، إلا أنها فشلت في تنفيذ أي هجمات مخططة ، كما كانت مرتبطة بادئ الأمر بالفرع البحريني لحركة القوميين العرب[٣٩]، المنظمة العروبية ذات القاعدة الفلسطينية القوية التي أسسها جورج حبش[٤٠] . كانت إحدى أبرز أنشطة البعثيين السعوديين انخراطهم في المظاهرات وأحداث الشغب التي وقعت عام١٩٦٧ كرد فعل على هزيمة العرب في حرب حزيران بين العرب واسرائيل. عدة آلاف من المتظاهرين من الظهران وراس تنورة والقطيف والدمام، متصدرين الهجوم على القنصلية الأمريكية في الظهران إلى جانب الهجوم على بنية أرامكو التحتية. وجهَ اعتقال مئات النشطاء في ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و١٩٦٩ بعدَ محاولة محبطة للانقلاب ، ضربة قاضية لجميع المنظمات السعودية المعارضة بما فيها البعثيين. في عام ١٩٦٩، تم تفكيك العديد من الخلايا المتهمة بتدبير انقلابات، تلاها بعض الخلايا في القوات الجوية وبين الحجازيين. بما أن المخططات تركّزت في الجيش، الذي لا يمثل الشيعة إلا نسبةً ضئيلة منه، فإنَّ القليل من الشيعة فقط تورطوا في الأمر. لكن العديد منهم اعتقلوا عامَ ١٩٧٠ بتهمة الانتماء لحزب البعث، رغم أن الاعتقال قد يكون متعلقاً بمراسم الشيعة الدينية المقامة انذاك[٤١] .

تلقى بقيّة السعوديين البعثيين الموالين للبعث العراقي دعما بعد الانقلاب في العراق عامَ ١٩٦٨م وانتقل قادة البعث على إثره إلى بغداد. هناكَ منحهم الدعم العراقيّ مساحة بث في إذاعة بغداد ومكنَ من إنتاج دورية سميت «صوت الطلائع» ابتداءاً من ١٩٧٣. حررَ الصحيفة أعضاء حزب البعث السعودي المنفيين في القاهرة وبغداد، وطُبعت في العراق. ضمت الصحيفة عدة مقالات عن تاريخ الحركة العمالية في السعودية[٤٢].

وتعرض تنظيم حزب البعث في السعودية إلى الانشقاق عام ١٩٧٠ ، على إثر اندماج

الجبهة الشعبية الديمقراطية في الجزيرة العربية مع منظمة الثورة الوطنية في الجزيرة العربية، وتأسس الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية ليكون جناحا داخل الحزب لكنه اتجه نحو .اليسار الثوري في المنطقة وأعلن التزامه بالنظرية الماركسية اللينينية والكفاح المسلح[٤٣] .

واجه حزب البعث في السعودية حملة اعتقالات من السلطات فانتقل كوادره إلى سوريا والعراق، وشارك عدد من أعضائه في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وانشق آخرون عن الحزب وتبنوا الماركسية وأسسوا تنظيما جديدا هو الحزب الديمقراطي الشعبي، بعد أن شاركوا في الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، وأصدروا مجلة الجزيرة الجديدة التي ظهر عددها الأول في شهر آذار ١٩٧٢ ، ثم أنشئ تنظيم آخر هو رابطة أبناء الجزيرة العربية من اللاجئين السياسيين السعوديين في دمشق، وأصدر دورية عنوانها (الجزيرة العربية) ، ثم في عام ١٩٧٤ تعرض حزب البعث إلى انشقاق إيديولوجي آخر في صفوفه، على إثر انحياز أعضاء منه إلى جبهة التحرير الوطنية السعودية ذات التوجه الماركسي الأقرب إلى الاتحاد السوفيتي، بعد العفو الصادر عام ١٩٧٥ عن المعارضين السعوديين، وتوقفت صحيفته عن الصدور بانتظام، رغم أن بعض الأعداد نشرت من وقت لآخر حتى أوائل الثمانينات[٤٤].

انبثق عن البعث السعودي تنظيمات قومية أخرى حملت مسميات عديدة وكان لها أنشطة فاعلة على الساحة السعودية منها حركة القوميين العرب (فرع السعودية) التي تأسست علم ١٩٥٤ ، فبعد ان انتقل النشاط القومي إلى السعودية منذ بداية عقد الخمسينيات على إثْرِ نكبة فلسطين في عام ١٩٤٨، وعودة الطلبة السعوديين من المهجر، وتأثرهم بالأفكار القومية ، وقدوم العمال العرب في ظل تطور الصناعة النفطية كما أسلفنا.ضمت حركة القوميين العرب في السعودية مجموعة من المثقفين وأفراد الجيش والعمال في شركات النفط والطلاب وغيرهم ، وقد شاركت في المظاهرات التي نُظمت بالسعودية في العام ١٩٥٦ احتجاجا على العدوان الثلاثي الذي تعرضت له مصر، كما شاركت في مظاهرات ١٩٦٧ ضد العدوان الإسرائيلي الصهيوني على العرب في ٥ حزيران من العام نفسه ، وقد لاحقت السلطات السعودية أعضاء تلك الحركة، فكان لذلك تأثير سلبي بالغ في تنظيمها إذ أبعد بعض قادتها إلى خارج البلاد، واعتقل آخرون منها لاسيما

ضباط الجيش المتعاطفين مع الاتجاه القومي، ومما أثر فيها سلبياً أيضا توقف الدعم الذي كان يقدمه لها فرع الكويت، وهجرة الكثير من الفلسطينيين على، فأسهم ذلك كله إسهاما بعيد المدى في الحد من نشاطها إثْرِ أحداث أيلول في الأردن عام ١٩٧٠ والتقليل من حضورها وإضعاف تأثيرها في السعودية [٤٥].أسس البعثيون تنظيم الطليعة الطلابية الثورية وهو تنظيم طلابي أسسه بعض الطلاب الوطنيين في السعودية عام ١٩٦٢ ، أصدر منشوره الأول في شهر تشرين الأول ١٩٦٢ ، ووزعه في بعض المدن السعودية، ثم استمر في إصدار المنشورات حتى عام ١٩٦٤ ، تم توقف التنظيم عن إصدار المنشورات بسبب تخرج الطلاب وحصولهم على وظائف وتشديد النظام السعودي عليهم وحظر تشكيل الأحزاب[٤٦] .

ظهر الى الوجود تنظيم اخر عرف باسم (الجبهة الديمقراطية الشعبية) ، تأسست تلك الجبهة في السعودية نتيجة انشطار حزب البعث في كل من العراق وسوريا إلى جناحين بعد فشل تجربة الوحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٦١ ، فقد انعكس هذا الانشطار على التنظيم في السعودية، حيث انفصلت مجموعة من حزب البعث فرع السعودية نهائياً، معلنة رفضها توجهات الجناحين السوري والعراقي، وألّفت حزبا سياسياً سمته الجبهة الديمقراطية الشعبية، كأن أعضاؤها من بعثيين سابقين ووطنيين وموظفين، وضمت أفرادا من القطيف، والأحساء والرياض، والحجاز، وتبّنت الاتجاه اليساري الماركسي إيديولوجية لها، وإن لم تستخدم اسم الشيوعية ، وكان تخطيطها على المدى البعيد أن تنشئ مليشيات وتدربها على شن حرب العصابات، وأن تجعل من الجنوب وجباله نقطة ارتكاز وانطلاق لها، لكن أمرها انكشف في عام ١٩٦٦ مصادفة فشّنت قوات الأمن السعودية حملة اعتقالات واسعة على أعضائها، واتضح في ما بعد أن تنظيم الجبهة لا يستهان به، إذ استمرت الاعتقالات والملاحقة لهذا التنظيم حتى عام ١٩٧٢ ،حين تمكنت السلطات السعودية من إلقاء القبض على أغلب قياداتها، وقد غيّبوا تماما ولم يعرف مصيرهم حتى حد الآن[٤٧].

وفي عام ١٩٧٤، تعرض حزب العث لانقسامات عاصفة حول ايديولوجيته، حيث اعلن عدد من اعضاء الحزب انحيازهم الى خط المملكة كما انشقت مجموعة اخرى انحازت الى المعارضة اليسارية ، وفي ايامه الاخيرة، أيد حزب البعث السعودي الدعوات

الاصلاحية الداعية لإصلاح النظام السياسي، فاعلن عن استعداده لممارسة المعارضة من المنبر البرلماني فيما لو تحقق ذلك، وبعد تولي الملك خالد بن عبد العزيز الحكم عام ١٩٧٥، اصدر عفواً عاماً، وعلى اثره عادت كوادر الحزب وقياداته الى السعودية من الخارج ما عدا امينه العام الدكتور انور ثابت الذي اختار البقاء في المنفى في فرنسا، وانتهى تنظيم الحزب بعد ان تخلى العائدون عن العمل السياسي ولم يعد هناك نشاط يذكر للحزب بعد عام ١٩٧٥ ، اذ انتهى نشاط الجزب وواجهاته السياسية تماما لأسباب عدة، أبرزها ملاحقة أعضائها من الطلاب الدارسين في الخارج بعد عودتهم والتنكيل بهم، وكذلك إغراؤهم بالمناصب والوظائف وتفرغهم لحياتهم الخاصة[٤٨].

القوميون الناصريون :

كان ابرز من مثل التوجه القومي الناصري في المملكة العربية السعودية هو تنظيم جبهة التحرير العربية السعودية التي تأسست في عام ١٩٥٨ ، ونشطت خلال عهد الملك فيصل ، وهي تجمع من المثقفين والأكاديميين وضباط الجيش في سلاح القوة الجوية بالمنطقة الشرقية والحجاز، حدت أفرادها الرغبةُ في إقامة حكم على أساس الشورى وإلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهوري، وتحرير البلاد من الوجود الأمريكي، وإلغاء اتفاقية القاعدة الجوية الأمريكية في الظهران، وإنهاء بذخ الأمراء وإسرافهم وإجراء إصلاحات في إدارة الحكم، وبذلك آمنوا بالليبرالية والديمقراطية طريقا وحيدا لتخليص البلاد من الحكم التقليدي والهيمنة الأجنبية [٤٩].

في مطلع الستينات وضعت الصيغة التنظيمية لمجموعة معارضة اخرى وهي اتحاد ابناء الجزيرة العربية (اتحاد شعب الجزيرة العربية فيما بعد)، وترأسها ناصر السعيد[٥٠]، العامل السابق في ارامكو. واعلنت المنظمة انها تمثل جميع فصائل الكادحين، بمن فيها العمال والفلاحون والطلاب والموظفون والجنود والضباط والاطباء. ووزعت المنظمة في جدة والرياض ومكة منشورات مناهضة للحكم الملكي. ودعت المنظمة في اذاعة موجهة من القاهرة إلى تصفية الحكم الملكي السعودي وتأسيس جمعية وطنية تمثل كل فئات الشعب، كما اعلنت عن تأييد لعبد الناصر وتنديدها بالملك حسين. وبعد ثورة اليمن انتقلت قيادة الاتحاد من القاهرة إلى صنعاء. وانشأت المنظمة قيادة عليا للعمل في السعودية، كان من بين اعضائها ناصر السعيد ، و بديهي

ان مجموعتي طلال الاقطاعيون والليبراليون والبرجوازية التجارية وناصر السعيد (الفئات الوسطية) كانتا متباينتين من حيث التركيب الاجتماعي والتطلعات السياسية واساليب النضال، وكانت تتبادلان التهجمات ولذلك سرعان ما تم الافتراق بينهما وعودة الامراء الى المملكة اثر المصالحة مع الملك فيصل عام ١٩٦٥ [٥١].

ولادة تنظيمات جديدة ١٩٦٤ – ١٩٧٥

شهدت حقبة اواخر الستينات واوائل السبعينات ولادة تنظيمات جديدة لا تختلف في جوهرها ومضمونها ومبادئ واهداف مؤسسوها عن التنظيمات السالف ذكرها ، اذ سجلت المصادر ولادة التنظيمات الاتية وهي

رابطة أبناء الجزيرة (المملكة العربية السعودية في الخارج):

تأسست في أيلول ١٩٦٩ وتكونت من تكتل سعوديين في الخارج أكثرهم من الطلاب هدفهم التعبير عن قضاياهم الوطنية والقومية، فطالبت بالحريات السياسية واصفة نظام الحكم السعودي بالنظام الأوتوقراطي، وأفصحت عن إيمانها بالاشتراكية الاجتماعية سبيلا وحيدا لتحقيق آمال الشعب، ودعت إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإقامة حكم وطني ديمقراطي يقف ضد الاستعمار، وإلى إنهاء الاحتكارات النفطية الأجنبية وكانت تلك الرابطة تعقد مؤتمراتها دورياً ولها نظام داخلي، فقد عقدت مؤتمرها الأول في شهر شباط ١٩٧٠ ، وأقرت فيه ميثاقا وطنيا حددت ضمنه أهدافها السياسية وهي معاداة الرجعية والاستعمار، وفضح مساوئ نظام الحكم السعودي، وتوطيد علاقاتها بالحكومات الوطنية والاشتراكية، والتقدمية في الوطن العربي والعالم، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات لشرح أهدافها، والمشاركة في الإضرابات والمظاهرات الوطنية، وتقصي أوضاع المعتقلين السياسيين، وفضح الأنظمة الرجعية على حد تعبيرها، وتأييد المقاومة الفلسطينية والثورة في الخليج العربي والعمل على إقامة جبهة وطنية موحدة ، وهكذا مارست تلك الرابطة نشاطها أيضا خارج السعودية فضلاً عن الداخل، وقد استمرت في العمل حتى نهاية التسعينات من القرن العشرين لكن بشكل ضعيف ولم نعد نسمع عن نشاطها أي شيء منذ أكثر من عقد من الزمن[٥٢] .

الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية:

تأسس في عام ١٩٧٠ سلسلة اجتماعات عقدها أعضاء سابقون في حركة القوميين العرب الذين كانوا يمارسون نشاطهم في

السعودية منذ عام ١٩٦٤ ، ثم انتشر النشاط غرب البلاد ووسطها عام ١٩٦٦ ، وفي العام ١٩٧٠ قرروا تشكيل حزب يتكون من ماركسيين مستقلين وقوميين يتبّنون النزعة الماركسية – اللينينية ، وكانوا يعتزمون تحرير البلاد بالكفاح المسلح ، اذ إن أغلب أنصار الحزب هم من الطلبة وصغار الموظفين، وكان أول تنظيم يؤسس فرعا خاصا بالمرأة ، وفي موجة الاعتقالات التي قامت بها الحكومة السعودية في عام ١٩٧٠ ضد الأحزاب السياسية اعتقلت أربع نساء من التنظيم ، وكانت له مجلة عنوانها الجزيرة العربية لكنها كانت غير منتظمة الصدور، أما برنامج الحزب فقد تضمن الإطاحة بالنظام الحاكم، والمطالبة بالحرية وتحرير الاقتصاد السعودي من التبعية الأجنبية، والإلحاح على حقوق المرأة بوجه خاص، ومقاومة الامبريالية بشقيها القديم والجديد، كما أعلن عن نيته تكوين حكومة ثورية، ونادى بضرورة توحيد كل مكونات الشعب ضد النظام في إطار جبهة وطنية واحدة انشقت عن الحزب الديمقراطي الشعبي في عام ١٩٧١ مجموعة سمت نفسها جبهة النضال الشعبي، وأصدرت جريدة في الولايات المتحدة الأمريكية سمتها النضال، لكنها لم يكن لها شأن كبير ثم اكتشفت السلطات نشاط هذا الحزب، ولاحقت أعضاءه في الداخل وهو ما اضطره إلى نقل مركزه إلى الخارج بين صفوف الطلاب السعوديين الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية واوربا [٥٣].

حزب العمل الاشتراكي العربي:

وهو تنظيم سياسي ماركسي لينيني حدد هدفه أساسا في إصلاح النظام السياسي السعودي أو تبديله، واتخذ من الفكر القومي العربي دعامة لمشروعه ويؤمن بضرورة دعم الأنظمة القومية العربية ذات الفكر الاشتراكي، وقد تأسس الحزب في المنطقة الشرقية من السعودية عام ١٩٧٠ وتكونت نواته الأولى من طلاب يزاولون دراستهم في الجامعات الأمريكية ومن عناصر يسارية وعمالية، وقد عقد أول مؤتمر له بعد مؤتمره التأسيسي في عام ١٩٧٢ في بيروت[٥٤] .

ونتيجة للقمع الحكومي انحسر نشاط المعارضة السياسية اواخر الستينات ومطلع السبعينات بزعامة بضع منظمات هي جبهة التحرر الوطني السعودية واتحاد شعب الجزيرة العربية، فضلا عن مجموعات جديدة لا نعلم عنها سوى الاسم مثل الحزب النجدي الثوري الذي اعلن عن اعتزامه النضال ضد "الطغمة الرجعية الحاكمة"،

والجبهة القومية الديمقراطية في العربية السعودية المكونة من بعثيين وناصريين سابقين. وكانت مراكز نشاط تلك القوى خارج المملكة، ومن المحتمل انه كان لها اعضاء نشطاء داخل البلد[٥٥].

وعلى الرغم من كثرة الاحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة فانه لا يعرف سوى القليل جدا عن اسماء مؤسسوها وزعماؤها والشخصيات النطة فيها ، كما لا توجد مصادر توثق اعداد المنتمين الى تلك التنظيمات واسماؤهم وخلفياتهم الثقافية وتعليمهم واصولهم الاجتماعية بسبب الحجب الحكومي والحرص على السرية خوفا من الملاحقة الامنية ، ومع ذلك نستشف من المتفرقات الواردة هنا وهناك في بطون المراجع والمصادر فان ابرز رموز التيار القومي من البعثيين هم عبدالعزيز التويجري و عبد الله الوهيبي و عبد الله الطريقي ، وعلي غنام ، وحمد الجاسر ، وعبدالرحمن منيف ، و علي الدميني الحداثي ، و فوزية البكر ، ومن القوميين الناصريين ناصر السعيد ، اما الشيوعيين فكان ابرزهم د. أنور ثابت و عبد العزيز أبو سنيد وعبد العزيز بن معمر واسحاق الشيخ يعقوب[٥٦] ومحمد السعيد[٥٧] .

وكانت تلك التنظيمات تصدر مجلات في الخارج وتوزع سراً في الداخل ، وكانت تعقد مؤتمرات لكل تيار مع بقية فروعه في العالم العربي – في لندن وقبرص في الغالب – وقد حققوا بعض الحضور السياسي من خلال بيانات ومنشورات خاصة في بريدة و الرس حيث كانت لهم مكتبة تسمى مكتبة الثقافة في بريدة وفي الظهران بين العاملين في أرامكو استطاعوا أن يحركوا أوساط العمال فقاموا بمظاهرات في حرب ١٩٦٧م السالف ذكرها ، أما في الرياض فكانوا يتوافرون في كليتي الآداب والتجارة في جامعة الملك سعود ، وفي كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود[٥٨] . ويمكن القول أن العلاقة بين مكونات احزاب المعارضة السابقة لم تسر وفق آليات أو أنماط ثابتة، اذ كان يغلب عليها وخاصة بين البعثيين والشيوعيين من جهة ، والبعثيين والناصريين من جهة اخرى الطابع الصراعي التنافسي باستثناءات قليلة ، وغاب عنها الطابع التنسيقي الجبهوي في غالب الفترات، ويمكن تلمس تفسيرات ذلك بالنظر إلى طبيعة التباينات الفكرية الحادة بينها رغم أنها بالأخير تواجه نظاماً اقصاها جميعاً ولم يوفر لأي منها الحد الأدنى من مستوى الحضور وإمكانية الفاعلية ، ويرى

عبدالعزيز خضر " ..أن تلك القوى وأنماط تفاعلاتها البينية وجدالاتها قادت إلى الإخفاق في إدارة الصراعات الفكرية، الأمر الذي أنتج بيئة عقيمة في حواراتها العلمية والثقافية. ولم تتشكل آلية في إدارة الصراعات والخلافات يمكن من خلالها تحقيق قدر من الحسم الفعال لقضايا تاريخية" .

ابرز المحطات في تاريخ المعارضة السعودية وموقف نظام الحكم منها ١٩٦٤ – ١٩٧٥ :

شهدت المملكة اضطرابات عمالية بين عامي ١٩٦٤–١٩٦٦، ففي عام ١٩٦٤ توقف عمال المطابع المصريون في جدة عن العمل احتجاجا على التهجمات ضد مصر. وفي العام نفسه اضرب السعوديون والبحرانيون العاملون لدى احد المقاولين في المنطقة الشرقية ، وفي العام نفسه جرى إضراب في معمل للإسمنت وإضراب عمال النفط في المنطقة المحايدة مطالبين بتقليص اسبوع العمل من ٤٨ إلى ٤٠ ساعة ، وفي عام ١٩٦٤ قاطع عمال ارامكو مطاعم الشركة وحوانيتها، ونظموا مظاهرة. ورغم صدور مرسوم عام ١٩٦٥ الذي يحظر كل انواع الاتحادات والروابط العمالية وحتى العقود الجماعية، فان تسعمائة من عمال ارامكو برهنوا عام ١٩٦٦ على وجود نوع من التنظيم لديهم، ورفعوا إلى مكتب الشكاوى التابع لمجلس الوزراء عريضة تتضمن مطالب اقتصادية[٥٩].

بيد ان كل تلك النشاطات لم تكن ذات طابع جماهيري ، وحتى مطلع عام ١٩٦٧ لم تكن هناك بوادر تدل على ان النظام السعودي تعرض لخطر جدى يذكر من قبل المعارضة السرية ، وكانت السلطات تعلن بين الحين والحين عن اعتقال افراد بتهمة القيام "بنشاط هدام" أو "الانتماء إلى منظمات سرية معادية للنظام" ، ففي كانون الاول ١٩٦٥ اعلنت وزارة الداخلية عن اعتقال ٦٥ شخصا بتهمة "النشاط الهدام"، ووجهت ل٣٤ شخصا تهمة "الانتماء إلى منظمة سرية انحرفت عن الصراط المستقيم"، وترمى إلى الاخلال بأمن البلاد"، وبعد ان سجل المتهمون اقرار تحريريا اعلنوا فيه انهم مذنبون وطلبوا العفو، اطلق الملك سراحهم ولكن حظر عليهم مزاولة وظائف حكومية، وابعد الاجانب منهم ، وكانت هناك مجموعة ثانية تتألف من ٣١ شخصا اتهموا ب"الشيوعية" واتباع "المبادئ الهدامة". وحكم على ١٩ منهم بالحبس لمدد تتراوح بين ٥و١٥ سنة [٦٠].

في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ انتقل الملك السابق سعود من اوروبا إلى القاهرة،

سرعان ما غدا واضحا انه لم يفقد الامل في استعادة عرشه بمساعدة الرئيس عبد الناصر ،ومن سخريات القدر ان سعود كان من الد خصوم الرئيس المصري، وسبق ان اتهم بتنظيم مؤامرة لاغتيال عبد الناصر، وتحدث سعود في سلسلة مقابلات من اذاعة القاهرة سمى فيها فيصل ب"عميل للإمبريالية" واتهمه بأنه "...

تحالف مع الاستعمار ضد اشقائه العرب ":

وقد اثارت تأكيدات سعود حول امله في العودة إلى البلد "بأي ثمن"، تكهنات بأنه يخطط لتنظيم غزو عسكري للسعودية بمساعدة القبائل الموالية له[٦١].

في ٩ كانون الثاني ١٩٦٧ اعلنت السلطات عن القاء القبض على "مخربين مدربين"، واتهموا بتنظيم تفجيرات في مؤسسات حكومية عديدة منها وزارة الدفاع ومبنى البعثة العسكرية الامريكية وقصور الامراء والقاعدة العسكرية القريبة من حدود اليمن. وزعم ان المخربين ليسوا من المواطنين السعوديين، بل انهم متسللون من جمهورية اليمن ، وفي آذار اعدم ١٧ منهم علنا في الرياض بقطع رؤوسهم وطرد من البلد ما يزيد على ٦٠٠ يمني[٦٢] .

وصل سعود إلى صنعاء في نيسان ١٩٦٧ في زيارة استغرقت ثلاثة ايام ، وقد رحب به عبد الله السلال باعتباره "الملك الشرعي" للسعودية. وبعد العدوان الإسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الذي جرى اثره تقارب مصري سعودي وتقرر وقف العمليات العسكرية في اليمن، توقفت حملة سعود وغادر إلى اوروبا في ايلول ولكنه عاد إلى مصر في تشرين الثاني إلا انه لا تتوفر معلومات عن نشاطه السياسي لحين وفاته في شباط ١٩٦٩[٦٣].

ابان حرب حزيران عام ١٩٦٧ جرت في رأس تنورة والظهران مظاهرات معادية لإسرائيل وامريكا، وهاجم المتظاهرون في الظهران القنصلية الامريكية. وجرت اثر ذلك حملة اعتقالات، وتذكر بعض المصادر ان عدد ا من المعتقلين قد قتلوا. وطرد من البلد مئات الفلسطينيين ، وفى اواخر حزيران نظم المستخدمون العرب في ارامكو اضرابا جزيئا استمر بضعة ايام[٦٤].

ارتفع الحس الصحفي وخرج عن نمطية الثناء على الحكومة ، فظهرت صحف تنتقد بشكل صريح مثل صحيفتي "الفجر الجديد" وأخبار الظهران" مما أدى لاعتقال رئيس تحرير الفجر الجديد "يوسف الشيخ يعقوب" والصحفي "أحمد الشيخ يعقوب" وإغلاقها، واعتقل رئيس تحرير أخبار الظهران "عبد

الكريم الجهيمان" وجلد قبل إيداعه السجن [٦٥].

شهدت سنة ١٩٦٨ انحسارا وقتيا في المعارضة الداخلية والخارجية للملك فيصل بسبب تداعيات هزيمة حرب حزيران عام ١٩٦٧ ، وسحبت القوات المصرية من اليمن، وتخلت مصر عن دعم المعارضة داخل المملكة مقابل دعم مالي ومساعدات أخرى من السعودية [٦٦]، واثارت سياسة التغييرات التدريجية والحذرة التي اجراها الملك فيصل استياء داخل الاسرة الحاكمة، سواء لدى اولئك الذين اعتبروا التغييرات مغالية في الليبرالية والديناميكية، أو الذين اعتبروها بطيئة للغاية وغير حاسمة ، وكان لكلا وجهتي النظر هاتين انصار بين الامراء، مما أدى إلى احتكاكات مبعثها التنافس الشخصي ، وحصل نوع من التوتر داخل العائلة المالكة بسبب سوء صحة الملك فيصل والصراع الخفي على الارث السياسي المحتمل ، وقد اجريت لفيصل عملية جراحية في جنيف في تشرين الاول عام ١٩٧٠ ، وقد اشادت ان حالته الصحية المسألة التالية: أي من كتل الامراء ستكون لها الكلمة الفصل في حالة وفاة الملك أو اعتزاله ، وأصبح الشخص الثالث في العائلة، بعد ولى العهد خالد، فهد بن عبد العزيز وهو من مجموعة قوية من الاشقاء المنتسبين إلى عائلة السديري من جهة الأم[٦٧]. كان عام ١٩٦٩ كان عاما ساخنا مليئا بالأحداث السياسية على صعيد نشاط المعارضة ، اذ افتتح العام بمظاهرات واسعة قام بها سكان المنطقة الشرقية وغالبيتهم من الشيعة ، اذ مع حلول شهر محرم الحرام ومنع سلطات المنطقة الاهالي من اقامة مراسم العزاء المعروفة لدى الشيعة ، ما ادى الى قيام سلسلة احتجاجات واسعة ، دفعت الحرس الوطني الى القيام باعتقال المئات من المشاركين ، ولم تختلف مطالب المحتجين كثيرا عن احتجاجات عامي ١٩٥٣ ، و١٩٥٦ ، اذ كانت احتجاجات مطلبية لحاجات انسانية واقتصادية[٦٨] .

من جانب اخر ظهرت اسباب داخلية وخارجية اخرى للاستياء من نظام حكم ال سعود تلك المرة من داخل صفوف القوات المسلحة السعودية مما قاد الى انشقاقات وتمردات مسلحة ، وعلى الرغم من العديد من صغار الضباط والجنود كانوا يسعون الى مزيد من الاعانات والترقيات ، الا ان بعض الضباط تأثروا بالأيديولوجية القومية العربية بشقيها الناصري والبعثي ، ومع حلول اواخر الستينات شكل الضباط السعوديون اخطر كيان معارض لنظام الحكم السعودي وحاولوا

التمثل بالانقلابات العسكرية في البلدان المجاورة ، وكان من ابرز اسباب التذمر هو ان القوات المسلحة السعودية بقيت لفترات طويلة من تاريخها بدائية وغير متطورة ولم تكن تتمتع بالهيبة الضرورية ، وكان الحرس الوطني يضاهيها قوة ، لهذا السبب اجتمع كل الضباط المناصرين لاتحاد شعب الجزيرة والضباط القوميين والبعثيين وعدد من الشيوعيين للتخطيط لانقلاب عسكري قاده مدير الاكاديمية العسكرية في الظهران وكانت الخطة تقضي بالقضاء على الامراء النافذين من خلال قصف القصر الملكي قصفا جويا ، ثم اعلان قيام (جمهورية الجزيرة العربية)[٦٩] .

في الخامس من حزيران ١٩٦٩ نفذت مجموعة كبيرة من الضباط السعوديين وكان ٦٠ منهم من سلاح الطيران، محاولة الانقلاب. وزعم ان الضباط كانوا يعتزمون اغتيال الملك فيصل واخاه قرب نجران ، وكان الى جانب هؤلاء الضباط عددا من قادة المواقع العسكرية الان العملية كشفت بسبب وشاية احد المشتركين بها قبل انطلاقها بساعات قليلة مما ادى الى اعتقال المنفذين بسرعة مباغتة [٧٠]. القت الدوائر الأمنية في الشهر نفسه القبض على نحو مائتين ضابط معظمهم برتب ادنى من رتبة وكيل قائد ، ووفقا لمعلومات اعلنها اتحاد شعب الجزيرة كان بينهم ضباط من الظهران ، كذلك القي القبض على بعض العمال العاملين في الصناعات النفطية ، وموظفين مدنيين ، ومصرفيين عاملين في البنوك كانوا على اتصال بالضباط الانقلابين ، كان من بين المعتقلين عمال يمنيون و فنيون فلسطينيون ، وزعمت منشورات جبهة التحرير الوطني في السعودية ان اكثر من ٤٠ من المتهمين بمحاولة الانقلاب جرى اعدامهم في اب / ١٩٦٩ ، وخلال الأشهر الستة اللاحقة التي أعقبت الكشف عن المحاولة الانقلابية ، نشرت خارج المملكة انباء متواصلة حملات اعتقال واعدامات واسعة ، وليس بالإمكان حتى اليوم التثبت من العدد الحقيقي للمعتقلين والمعدومين لان الهجمات الدعائية من جانب المعارضة اخذت حيزا مبالغا به في كثير من الأحيان[٧١] .

ونتيجة لتلك التطورات واشتراك كافة فصائل المعارضة في المحاولة الانقلابية الفاشلة عام ١٩٦٩ ، فانه حتى عام ١٩٧٠ لم تبذل الحكومة السعودية مجهوداً كبيراً لتطوير قدرات الجيش العسكرية وقد إعتمدت العائلة المالكة اجراءات وقائية ضد الانقلابات منها تجاهل الجيش تنموياً لم

تنفق الحكومة على الجيش كثيراً حتى أواخر عام ١٩٧٣ ، وتشكيل قوى عسكرية رديفة (الحرس الوطني، حرس الحدود، الحرس الملكي) ، وإناطة مسؤولية الجيش بأفراد من الاسرة، و كان المعتقد بأن العائلة المالكة مترددة لوضع كثير من القوة بيد العسكريين، وعلى أية حال فإن التاريخ الحديث في المنطقة يقدم تجارب على إزاحة الملكيات من قبل ضباط سعوا للإصلاح ، ومن أجل إحباط أي انقلاب عسكري فقد تم تجنيد أبناء القبائل الموالية في الحرس الوطني والذي يحتل مواقع استراتيجية قرب الرياض وجدة والظهران بينما وضع الجيش وسلاح الطيران بعيداً عن التجمعات السكنية وبحيث لا يتوفر الا القليل من الذخيرة ووسائط النقل ، ولقد ساعد ذلك على منع القوات المسلحة من التدخل في السياسة[٧٢].

وحتى بداية السبعينيات كان الحجازيون يتعرضون لعصبية مضادة بين المتطوعين للقوات المسلحة أو في ترقيات مراتب الضباط بزعم أن ولاءهم كان مشكوكاً فيه، مما كان يؤخّر برامجاً للدفاع الوطني كانت تعتمد على تطوير القوات المسلحة وبطبيعة الحال، فإن ظاهرة الانقلابات في آسيا وأفريقيا وأداتها الجيش من إندونيسيا الى المغرب دفعت آل سعود كقوة بارزة في عهد الملك فيصل للحذر من قوة العسكر وألا يكون بيدهم التوجيه المباشر لإدارة الدولة[٧٣] .

نستنتج مما تقدم ان المملكة العربية السعودية شانها شان العديد من تلك البلدان التي واجهت ظاهرة التمرد والثورات الداخلية ، فإنها ليست محصنة ضد الانقلابات ، وكانت المحاولة الانقلابية لعام ١٩٦٩ بمثابة درس قاس لنظام الحكم اثار احتمالات تكرار حالات مشابهة في المستقبل ، ولمواجهة تلك الحالات امر الملك فيصل بإعداد برامج مكثفة لا عادة صقل جهاز المخابرات والاجهزة الامنية الاخرى ، واولت تلك البرامج اهتماما خاصا بالحرس الوطنية ، كما بوشر بالتدقيق في خلفيات العرب الراغبين في دخول المملكة واستبدالهم بالعمالة الاسيوية كلما سنحت الفرصة ، وقد نالت تلك القرارات تأييد رجال الدين الوهابيون[٧٤] .

اثارت المحاولة الانقلابية سلسلة من النقاشات والجدل بين افراد العائلة المالكة حول موضوع مستقبل القوات المسلحة السعودية ، فقد اعلن فريق من الامراء معارضتهم لبرامج تحديث القوات المسلحة المزمع اجراؤها بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ، اذ شدد الامير عبدالله بن

عبدالعزيز على وجوب الاعتماد على الحرس الوطني لا القوات المسلحة في اداء مهمات معينة ، فيما رأى فريق اخر على راسهم الملك فيصل والامير سلطان والامير فهد ان المحاولة الانقلابية ليست مبررا للعدول عن مشروع تطوير القوات المسلحة وتوسيعها ، وقد ازدادوا تمسكا برايهم حينما قامت بريطانيا بسحب قواتها من الخليج العربي اواخر عام ١٩٧١ بعد اعلان مسبق عن الشروع بتلك الخطوة عام ١٩٦٨ ، مما قد يخلق فراغا عسكريا وامنيا في المنطقة ، كما ان الحرب العربية – الصهيونية في تشرين الاول / عام ١٩٧٣ كانت بمثابة استفزاز للمؤسسة العسكرية السعودية ، فادى المأزق الذي وجدت السعودية نفسها فيه الى اطلاق سلسلة من جهود التحديث ، فبذات القوات السعودية مسيرتها التحديثية منذ ذلك الوقت[٧٥] .

و بين عامي ١٩٧٠ – ١٩٧٥ تم تطهير الجيش السعودي من الضباط المتأثرين بجمال عبدالناصر، واحتل الضباط والجنرالات الاميركيين المراكز القيادية فيه، مع التذكير بأن الجيش السعودي لم يتشكّل في فترة استعمارية لأن البلد لم يخضع للاستعمار المباشر. ولكن يبقى القول بأن للجيش خاصيات تجعله مؤهلاً بامتياز لقيادة عمليات قلب أنظمة الحكم واستبدالها، وفي الوقت نفسه تعزيز أركانها، بوصفه مؤسسة منظمة تقوم على الأوامر الصارمة وهكذا المالكة لقوة الضبط والردع[٧٦].

لقد تبدّل نهج اهمال الجيش بعد الاعتماد على الخدمات العسكرية الاميركية التي وفّرت برنامجاً ضخماً للتحديث والتدريب[٧٧] ورغم لجوء العائلة المالكة الى المراهنة على الحرس الوطني كدرع لنظام الحكم ضد محاولات الانقلاب والتمرد العسكري أو الاضطرابات الداخلية الا أن المراهنة بدأت تفقد مبررها حيث أن عملية التحديث الاقتصادي وبرامج توطين البدو قد محيا الولاءات التقليدية التي عززت الروابط المادية بين آل سعود والقبائل، فأبقت فقط على الروابط المالية وبالتالي فإن الحرس الوطني ليس محصنا ضد تسرب رياح المعارضة[٧٨] .

من جانب اخر بذل الملك فيصل جهودا كبيرة لاستيعاب المعارضة وتفويت الفرصة عليها في كسب التأييد المحلي فإذا كان النضال من اجل التغيير في جميع البلدان التي تنشط فيها المعارضة يستند عادة الى وجود حرمان اقتصادي في ظل ثراء فاحش ، فقد أتاحت الموارد المالية الضخمة للنظام السعودي خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط بعد

حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ أن يقوم بتوفير ضروريات الحياة وتحسين مستويات المعيشة ، وبهذا تمكن من امتصاص حالات السخط بين الناس مما فوت الكثير على المعارضة لاستخدامه لصالحها ، وهنا يتفق الكثير من الكتاب على نجاح نظام الحكم في تلبية الحاجات الاساسية للمجتمع السعودي ، فعلى سبيل المثال اصدر الملك فيصل قرارات عديدة في اعوام ١٩٧٢ ، و ١٩٧٤ ، لتقديم منح سخية لشراء الاراضي وتقديم قروض ميسرة للشباب ، كما ارسى الملك نظاما تعليميا يستند على تعاليم الدين الاسلامي في طاعة ولي الامر ووجوب الالتزام بأحكامه ، فضلا عن التوسع في بناء المدارس والمستشفيات ووضع البنى التحتية للخدمات العامة وتطوير واقع العمال وخاصة في المنطقة الشرقية من البلاد حيث تتركز فيها مؤسسات الصناعة النفطية (معقل المعارضة الرئيسي) ، اذ اهتم فيصل بسكان تلك المناطق مما اسهم الى حد ما في تخفيف حدة التوتر القائمة[٧٩] .

هكذا فان اهم ما يميز سياسة فيصل الداخلية هو الاهتمام بمعالجة المشاكل والازمات الاقتصادية بشكل دقيق ، ولاقت مسالة النمو الاقتصادي اهتماما واضحا من الملك فيصل الذي تبنى حكمه مشاريع انمائية طويلة المدى ، وقد عززت النجاحات الداخلية تلك نفوذه السياسي وساعد كثيرا على تهدئة الاحوال في البلاد وكانت النتيجة توفير الدعم لنظام اجتماعي تميز بسخاء عطاءاته مقابل ولاء سياسي كامل من الشعب واستمرت تلك السياسة حتى بعد اغتياله في الخامس والعشرين من اذار عام ١٩٧٥ على يد ابن اخيه فيصل بن مساعد بن عبدالعزيز[٨٠] .

وعندما تسلَّم الحكم الملك خالد إثر اغتيال الملك فيصل عام ١٩٧٥ صدر عفو شامل على المعتقلين السياسيين في السجون، وعلى المنفيين ، بعد ذلك التاريخ لم يعد يسمع شيئا سوى القليل جدا عن تلك الحركات فقد أصبحت ضعيفة داخليا بما لا يسمح لها أن تبادر بأي نشاط [٨١].

الخاتمة

واجهت المملكة العربية السعودية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز عددا غير قليل من الأحزاب المعارضة لحكمهم على مدى أكثر من عقد، الأحزاب المعارضة على اختلافها يمكن تصنيفها إلى خمسة تيارات رئيسة، وهي إما قومية عروبية، أو شيوعية ماركسية أو إصلاحية ليبرالية أو دينية إسلامية، واتبع فيصل بن عبد العزيز اتبع

سياسة الشدة واللين تمثلت بالاعتقال والملاحقة والتعذيب وحتى الاعدام والتصفية، او إغراءها القوى بالمال، فبعد زيادة عوائد النفط وظفت المملكة الأموال لإسكات الأصوات المعارضة، ولهذا السبب لم يتبق من التيارات المعارضة إلا بعض الأصوات القليلة التي اختارت العمل خارج المملكة بسبب الأحكام الصارمة التي تصدر على من يؤسس حزبا أو ينتمي إليه، ونتيجة لهذا التضييق الشديد اختارت أكثر الشخصيات المعارضة الطريق الليبرالي–الإصلاحي لطرح أفكارها ومعارضتها لنظام الحكم في السعودية

سبب تصاعد التيار القومي الكثير من الإزعاج للسلطات السعودية، وذلك لإلحاحه في الدعوة إلى الوحدة والإصلاح ، وهو ما جعل السلطة تلاحق عناصره طيلة الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي، وقد تعرض التيار القومي العربي– والحق يقال– إلى ضربة قاصمة بعد نكسه حزيران في عام ١٩٦٧ ، إذ كان من نتائجها تشظي الحركات القومية الأم في المشرق العربي عامة وتراجعها إلى حد بعيد، ويمكن إجمال العوامل التي كانت وراء إضعاف التيار القومي لاسيما الناصرية وحركة القوميين ١٩٦٧ ، والآخر – العرب في عاملين رئيسين: الأول هو التدخل العسكري المصري في اليمن ١٩٦٢ . هو الموقف الذي اتخذه الملك فيصل في منتصف ستينيات القرن العشرين عندما طرح فكرة الحلف الإسلامي بعد أن لاحظ أن أغلب دول عدم الانحياز دول إسلامية، وهو ما أدى إلى إضعاف الوزن السياسي لجمال عبد الناصر على المستويين الإسلامي والدولي، ولقد استمر ضعف التيار القومي في السعودية طيلة السبعينات لاسيما بعد موجة الاعتقالات التي استهدفت القوميين في سنتي ١٩٦٩و ١٩٧٠ .

طوال الحقبة موضوع الدراسة واجه نظام الحكم السعودي اتجاهات المعارضة بوعود الاصلاح وبقبضة من حديد ، حيث لم يكن التباين بين الإصلاحات الموعودة وحملة القمع مؤشراً عن سياق اجتماعي–اقتصادي جديد ولا عن قيادة سياسية مهتمة بواقع شعبها ، بل إنه اشار فقط الى إحكام المنظومة السياسية قبضتها على الخطاب العام، حيث تحوّلت الإجراءات الأمنية المعزّزة والوعود بالإصلاحات، ورقة ضغط في يد الدولة لإخضاع الرأي العام المنقسِم، والشباب المتململين ، وتسبّب النطاق الواسع للاعتقالات، فضلاً عن تشويه سمعة المتّهمين من خلال الخطاب الاعلامي

الحكومي ، وعدم مراعاة الأصول والإجراءات القانونية في ملاحقتهم قضائياً، باتّساع رقعة المعارضة والاستياء .

لقد حافظ النظام الملَكي تقليدياً على سلطته المطلقة على الرأي العام عبر دعم المؤسسة الدينية وفرض رقابة على الإعلام والقطاع التربوي. وقد جعلت تلك المؤسسات من النظام الملكي جزءاً مركزياً في أي إصلاحات، وأمّنت له السيطرة على السرديات المحيطة بها. لكن نظراً إلى القيود الاقتصادية والسياسية المتزايدة، ليس مفاجئاً أن الدولة تستهدف حاملي لواء الإصلاح، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الدينية، كي تُبقي على سيطرتها على الرأي العام .

الهوامش

(١)- لمعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، خريطة القوى السياسية في المملكة العربية السعودية ، يناير ، ٢٠١٦ ، ص .

(٢)-. **Abdullah Al-Turaiqi , The Political System of Saudi Arabia , Ghainaa Publications , 2008, PP.42-44**

(٣)-روبرت ليسي ، المملكة من الداخل ، ترجمة مركز المسبار ، دبي ، ٢٠١١ ، ص ٥٣٩ - ٥٤٠

(٤)-محمد صنيتان ، النخب السعودية : دراسة في التحولات والاخفاقات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٩ .

(٥)-المصدر نفسه ، ص ١٣١ - ١٣٢

(٦)- مضاوي الرشيد ، دوائر النفوذ : الاسرة المالكة والمجتمع في المملكة العربية السعودية ، ضمن كتاب : المملكة العربية السعودية في الميزان ، ص ٢٣٣- ٢٣٥ .

(٧) - سعد الفقيه ، النظام السعودي في ميزان الاسلام ، لندن ، ١٩٩٥ ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

(٨)- مضاوي الرشيد ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

(٩)- ستيفن لاكروا ، السياسة بين الاسلاميين والليبراليين ، ضمن كتاب ، المملكة العربية السعودية في الميزان ، ص٥٧ - ٥٩ ؛ محمد فؤاد ، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية : من التحالف إلى المواجهة ، الخليج ، مجلة الكترونية ، ينظر موقعها على http\\www.gulfarticle336. htm الإنترنت :

(١٠)- ينظر على سبيل المثال : محمد المسعري ، الادلة الشرعية على عدم اهلية الدولة السعودية، لندن ، دارب الشرعية ، ١٩٩٥ ، ص ١٦ - ١٧ ؛ ابو البراء النجدي ، الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية، لندن ،دار القاسم ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٤،ص ٣٤ - ٣٥ .

١١)- خارطة القوى السياسية في المملكة ...، مصدر سابق ، ص ٦ ؛ ستيفن لاكروا ، المصدر السابق ، ص ٥٩

(١٢)-

Nadaf Safran , Saudi Arabia : The Ceaseless Quest for

Security, Harvard University Press , Boston, 1985, P.74

(١٣)– ايـريس غلـوز مـايرز ، الضـوابط والتوازنـات والتحـول فـي النظـام السياسـي السـعودي ، ضـمن كتـاب : المملكـة العربيـة السـعودية فـي الميـزان ، الطبعـة الثانيـة ٢٠١٣ ، ص ٢٥٨ – ٢٥٩

(١٤) – **David Harold and Richard Johns , The House Of Saud : The Rise And Rule Of the Most Powerful , Dynasty In The Arab World , New York ,**

1981,PP.276-277

(١٥)–مـي يمـاني ، مـن الوحـدة الـى الاستقرار : استراتيجية بقاء العائلة المالكة ، ترجمة : زكي فلاتة ، لا يوجد مكان للنشر ، ٢٠٠٦ ، ص٣–٤ .

(١٦)– فهد القحطـاني ، صـراع الأجنحـة فـي العائلـة السـعودية : دراسـة فـي النظـام السياسـي وتأسـس الدولـة ، الصـفا للنشـر والتوزيع ، لندن ،١٩٨٨ ، ص ٩٣ – ٩٥ .

(١٧)– جوزيـف أ. كشيشـان ، الخلافـة فـي المملكـة العربيـة السـعودية ،ترجمـة : غـادة حيدر ، دار السـاقي ، لنـدن ، ٢٠٠٢ ص ٣٣ – ٣٤ .

(١٨)–المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

(١٩)– المصدر نفسه ص ٤١ .

(٢٠)– محمـد بـن صـنيتان ، المصـدر السابق ، ص ٣١١ .

(٢١)– والدته ، تولى العرش بعد وفاة اخيه فهـد عـام ٢٠٠٥ لغايـة عـام ٢٠١٥ . – خارطـة القـوى السياسـية فـي المملكـة ...، مصدر سابق ، ص ٧ .

(٢٢) –روبـرت ليسـي ، المصـدر السـابق ، ص ٥٤٦.

(٢٣)– والدتهم حصـة بنت احمد السديري ، تـولى اثنـان مـنهم عـرش المملكـة العربيـة السعودية هم فهد من عام ١٩٨٢– ٢٠٠٥ خلفا لاخية خالد ، وسلمان عام ٢٠١٥ خلفا لاخيـة عبـدالله . – خارطـة القـوى السياسـية في المملكة ...، مصدر سابق ، ص ٨ .

(٢٤)–جوزيف كشيشان ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(٢٥)–المصدر نفسه ص ٣٩ .

(٢٦)–مـي يمـاني ، المصـدر السـابق ، ص ٢٣ – ٢٥ .

(٢٧)– سيمور غراي ، اسرار وراء الحجاب ، ترجمـة :محمـد ابـو رحمـة ، القـاهرة ،

١٩٨٨ ، ص ٤٢ – ٤٣ ؛ مي يماني ، ص ٤٨ .

(٢٨)–

David Harold & Richard Johns , Op . Cit . P.16

(٢٩) – **Robert Lacy, The Kingdom , London , 1982 PP.21–22.**

(٣٠)– ثورة اليمن ١٩٦٢ : في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢ توفي أمام اليمن أحمد فتولى الحكم ابنه وولي عهده الأمير محمد البدر، وفي ٢٦ من الشهر ذاته قامت الثورة في اليمن، حيث استغلت مجموعة من الضباط المناوئين للحكم الملكي برئاسة عبداللّه السلال فرصة تغير الإمام فأطاحت بالحكومة واستولت على السلطة. حصل النظام الجمهوري الجديد على تأييد فوري من مصر، وعند ابتداء شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ كانت ٢٦ دولة قد اعترفت بالجمهورية العربية اليمنية ، ينظر : اميل نخلة ، اميركا والسعودية : الابعاد السياسية والاقتصادية ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٩– ٢١١

(٣١)– مارك هيلر ، نداف سفران الطبقة الوسطى الجديدة واستقرار النظام في العربية السعودية ، المنار ، مجلة ، القاهرة ، عدد ١١ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٥ ، ٢٤ – ٢٥ .

(٣٢)– أيمن الياسيني ، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٠٧ – ٢٠٩ .

(٣٣)–فهد القحطاني ، صراع الأجنحة في العائلة السعودية ، المصدر السابق ، ص ص ٩٠ – ٩٢ .

(٣٤)– المصدر نفسه ، ص ١٠٤

(٣٥)– **G.Samore , Royal family in politics in soudi arbia 1953 – 1982 , Ph.D Thes ,Harvard. 1983, P.153 University**

(٣٦)– **Ibid, , P. 155**

(٣٧)–اليكسي فاسيلف ، تاريخ العربية السعودية ،ترجمة : خيري الضامن وطلال الماشطة ، مةسكو ، دار التقدم ، ١٩٨٦ ، ص ٤١٥ .

(٣٨)-جوزيف .أ كشيشان ، المصدر السابق ، ص ٥٧ – ٥٨ .

(٣٩)-محمد بن صنيتان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .

(٤٠)-المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

(٤١)- احمد زكي يماني : ولد في مكة المكرمة عام ١٩٣٠ ، درس الحقوق في جامعة القاهرة عام ١٩٣٠ ، ترجع اصوله لليمن ثم في جامعتي نيويورك وهارفارد في الولايات المتحدة الامريكية بين عامي ١٩٥٣ – ١٩٥٦ ، اصبح محاميا ثم مستشارا لمجلس الوزراء السعودي بين عامي ١٩٥٨ – ١٩٦٠ ، اصبح وزيرا للدولة عام ١٩٦٠ ، وتولى منصب وزير البترول والثروة المعدنية من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٨٦ ، تولى تنفيذ مبادرة الملك فيصل بقطع امدادات النفط للتأثير على مسار حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ بين العرب والكيان الصهيوني ، وهو اول امين عام لمنظمة اوبك (منظمة البلدان المصدرة للنفط) في عام ١٩٨٦ اقيل من منصبه بقرار من الملك فهد بسبب خلافات حول السياسة النفطية ، وفي عام ١٩٨٨ اسس مركز دراسات الطاقة ، كما اسس مركز الفرقان للتراث الاسلامي عام ١٩٩٠، عرف عنه موقفه المعارض لحرب الخليج عام ١٩٩١ ينظر موقع الجزيرة نت .

(٤٢)- جوزيف .أ كشيشان ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٤٣)-فهد القحطاني ، المصدر السابق ، ص ٩٤

(٤٤)- جوزيف كشيشان ، ص ٦٠ .

(٤٥)-اليكسي فاسيليف ، الملك فيصل : شخصيته وعصره وايمانه ، دار الساقي ، لندن ، ٢٠١٧ ، ص ٢٥٨

(٤٦)- فرد هاليداي ، المعارضة السعودية : إمكانياتها ، آفاقها ، مستقبلها ، الدستور ، مجلة ، بيروت ،عدد ٢٠٥٦ ، تموز \ يوليو،١٩٨٦ ، ص ١٨

(٤٧)-عيد الجهني ، مازق الاصلاح في السعودية : مطالب ووعود لم تتحقق ، منتدى الحوار المتمدن ، عدد ١٢٠٥، بتاريخ ٢٠٠٥ \ ٥ \ ٢٢ .

(٤٨)-فرد هاليداي ، المعارضة السعودية : إمكانياتها ، آفاقها ، مستقبلها ، الدستور ، مجلة ، بيروت ،عدد ٢٠٥٦ ، تموز \ يوليو،١٩٨٦ ، ص ١٨

(٤٩)- توبي ماثيوس ، الحركات العمالية وجماعات المعارضة في المملكة العربية

السعودية ١٩٥٠ – ١٩٧٥ ، لندن ، ١٩٩٩ ، ص ١٦

(٥٠)–مفيد الزيدي ، التيارات السياسية في الخليج العربي ١٩٧١ – ٢٠٠٣ ،الجزء الثاني ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٧١ – ١٧٣

(٥١) – ولقد كانت أولى المحاولات لنشر الأفكار الماركسية عندما حاول الاتحاد السوفياتي التقرب من الملك عبد العزيز عام ١٩٢٥ حين كان الاتحاد السوفياتي أول الدول المعترفة بالملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها. لكن هذا التقارب لم يدم وقتاً طويلاً، ففي عام ١٩٣٢ وهي السنة التي تم فيها الإعلان عن تأسيس المملكة العربية السعودية، قطعت الأخيرة علاقتها مع الاتحاد السوفياتي واصفة اياها بـ"الدولة الشيوعية" الملحدة والمحاربة للإسلام. وعلى الرغم من هذه القطيعة، وحظر تشكيل الأحزاب الشيوعية وتحريم تبادل المؤلفات الشيوعية، إلا أن وصول الأفكار اليسارية للمملكة كان مستمراً عن طريق العمال العرب من فلسطينيين ومصريين ولبنانيين والمنخرطين بكثرة آنذاك في مجالات التعليم والصحة وشركات الزيت وغيرها، حيث كانوا يجلبون معهم أعداداً من مجلات وصحف شيوعية مثل صحيفة "النداء" و"الصرخة" التي كانت تصدر عن الحزب الشيوعي اللبناني، بالإضافة إلى مؤلفات الشيوعي المعروف، جورج حنا.

(٥٢)– اليكسي فاسيليف ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ ؛ احمد الواصل ، اسحاق الشيخ يعقوب : الطريق الى الشيوعية عبر النفط ، مقال منشور على الانترنت بتاريخ ، ٨ / ٤ / ٢٠١٤ ، ينظر موقع : المنتدى الاشتراكي (نشرة ماركسية الكترونية) .

(٥٣)– نايف الهنداس ، من الذاكرة التاريخية للجزب الشيوعي السعودي ، مقال منشور على الانترنت بتاريخ ٩ /حزيران / ٢٠١٤ ، ينظر موقع المنتدى الاشتراكي ؛ توبي ماثيوس ، المصدر السابق ، ص ٢١

(٥٤)– يوسف سلمان يوسف ١٩٠١ – ١٩٤٩ : مؤسس الحزب الشيوعي العراقي ، ولد في بغداد من عائلة سريانية كادحة ، وعند بلوغه سن السابعة انتقلت عائلته الى البصرة طلبا للعمل ، وبعد سنتين اضطر لترك الدراسة بسبب مرض والده وظروف العائلة الاقتصادية السيئة ، واضطر للعمل في احد معامل الثلج الصغيرة وكان يعود لأخيه في الناصرية عام ١٩١٦ ، ثم عمل

كاتبا في ادارة توزيع الكهرباء في ميناء البصرة عام ١٩١٨ ، تعرف فهد على الافكار الشيوعية في الناصرية حيث شكل مع رفاقه اولى الحلقات الشيوعية في اوائل العشرينات ، في عام ١٩٣٤ اسس الحزب الشيوعي العراقي وسافر عام ١٩٣٨ الى الاتحاد السوفييتي للدراسة في جامعة كادحي الشرق في موسكو ، وشارك في المؤتمر الرابع للكومنترن بصفة مراقب ، واصدر بيان الحزب الاول للجماهير العراقية عام ١٩٣٩ ، اعدمته حكومة نوري السعيد عام ١٩٤٩ في الرابع عشر من شباط في سجن الكوت . عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي ، في العراق ،مكتبة التمدن ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٢٢- ١٣٥ .

(٥٥)-مفيد الزيدي ، التيارات الفكرية ... ، الجزء الاول : ١٩٣٧ – ١٩٧١ ، مصدر سابق ، ص ١٨٨ ؛ فرد هاليداي ، المصدر السابق ، ص ١٨- ١٩ .

(٥٦)-احمد الواصل ، المصدر السابق .

(٥٧)-مفيد الزيدي ، المصدر السابق ، الجزء الاول ، ص ١٩٠ – ١٩٢ .

(٥٨)- عبدالنبي العكري، التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي ، بيروت، ٢٠٠٣ ، ص ٢٤٤

(٥٩)-علي باقر العوامي ، الحركة الوطنية السعودية : ١٩٥٣ – ١٩٧٣ ، الجزء الثاني ، بيروت ، دون تاريخ ، ص١٣٩ – ١٤٠ .

(٦٠)-العكري ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ – ٢٤٧ .

(٦١)-المصدر نفسه ، ص ٢٤٨ .

(٦٢)-المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ .

(٦٣)-المصدر نفسه ، ص ٢٦١ .

(٦٤)-علي باقر العوامي ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .

(٦٥)-المصدر نفسه ، ص ١٥٢ – ١٥٣ .

(٦٦)-عبدالنبي العكري ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ – ٢٩٠ .

(٦٧)- أعلنت الجبهة عن حل نفسها عام ١٩٨٥ ، مفيد الزيدي ، المصدار السابق ، الجزء الثاني ، ص ٤٥٨ .

(٦٨)- فرد هاليداي ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية : السعودية – اليمن الشمالي ، ترجمة :حازم صاغية وسعد محبوب ، بيروت ، ١٩٨٤ ص ٣٧ ؛ العوامي، المصدر السابق، ص ١٨٣ .

(٦٩)–لم يعثر الباحث على ترجمة شخصية للعديد من الاسماء الواردة في البحث [٣٠]

(٧٠)–مضاوي الرشيد ، المصدر السباق ، ص ١٠٤ [٣١]

(٧١)–مفيد الزيدي ، المصدر السابق ، الجزء الاول ، ص ١٧١ – ١٧٣ .

(٧٢)– عبدالرحمن منيف : ولد عام ١٩٣٣ لاب نجدي وام عراقية في عمان الاردن وكان والده من كبار تجار نجد ، وعاش فترة طويلة هناك حتى اتم مرحلة دراسته الثانوية ، ثم انتقل الى بغداد حيث درس الحقوق في جامعة بغداد حتى عام ١٩٥٥ حين جرى ابعاده بقرار من الحكومة العراقية شمل العديد من الطلبة العرب فاكمل دراسته في مصر ، وفي عام ١٩٥٨ سافر الى يوغسلافيا وحصل من جامعة بلغراد على الدكتوراه في اقتصاديات النفط عام ١٩٦١ ، وقبل ذلك انتمى الى حزب البعث منذ الخمسينات وانهى ارتباطه السياسي به منذ العام ١٩٦٢ ليصبح بعدها واحدا من اهم الروائيين العرب خلال القرن العشرين واشهر رواة سيرة الجزيرة العربية المعاصرة واحد اعمدة السرد العربي البارزة في العصر الحديث ، توفي عام ٢٠٠٤ بعد مسيرة حفلة بالإنجازات الادبية . ينظر : www.Abjad .com

(٧٣)–علي باقر العوامي ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .

(٧٤)–عبدالرحمن منيف ، خماسية مدن الملح (التيه) ، رواية ، بيروت ، ١٩٨٩ .

(٧٥)–حزب البعث العربي الاشتراكي ، لمحات من نضال البعث ١٩٤٧ ،بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٦ ، ص ٧٦ ؛ مفيد الزيدي ، المصدر السابق ، ص ١٨٢

(٧٦)– احمد الواصل ، المصدر السابق .

(٧٧)–عبدالنبي العكري ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ – ٢٩١ ؛ مفيد الزيدي ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

(٧٨)– فلاح عبدالله المديرس ، التيار الفكري لحزب البعث العربي الاشتراكي والمجتمع الخليجي من عام ١٩٧٥ ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية عدد ١٠٦ ، ١٩٩٦ ، ص ٩١ – ٩٢ ؛ لمحات من نضال حزب البعث ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٧٩)– فلاح المديريس ، المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

(٨٠)–توبي ماثيوس ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٨١)–فلاح المديريس ، المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

(٨٢)–المصدر نفسه ، ص ٩٤ .

(٨٣)–فلاح المديريس ، المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

(٨٤) –مفيد الزيدي ، المصدر السابق ، ص ١٨١ .

(٨٥)–فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

(٨٦)–علي العوامي ، المصدر السابق ، ص٢٠١.

(٨٧)–فلاح المديريس ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ – ١٥٥ .

(٨٨)–مضاوي الرشيد ، المصدر السابق ، ص ،مارك هيلر ونداف سافران ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٨٩)– ولد ناصر عبد الله السعيد عام ١٩٢٣ في مدينة حائل بإقليم نجد شمال الجزيرة العربية ، تلقى تعليمه في الكتاتيب ثم انتقل الى المنطقة الشرقية في أواخر الثلاثينات للعمل في شركة ارامكو حيث بدا نشاطه السياسي الى حين انتقاله الى دمشق عام ١٩٥٦ ،ويعد أول شخصية معارضة للنظام السعودي ، وحسب ما يذكر أن الرجل أختطف من بيروت في حدود عام ١٩٧٩ ميلادية من قبل إحدى العصابات ومنذ ذلك التاريخ لم يعرف مصيره بعد أن سبب إزعاج للنظام في ذلك الوقت بكتاباته وتحريضاته . ينظر : احمد صبحي منصور ، ناصر السعيد ١٩٢٣ – ١٩٧٩ :أعظم رجل أنجبته الجزيرة العربية ، الحوار المتمدن ، عدد ١٢٨٤ ، بتاريخ ١٢ \ ٨ \ ٢٠٠٥ .

(٩٠)–مارك هيلر ، نداف سافران ، المصدر السابق ، ص ٣٤ – ٣٥.

(٩١)–عدنان العطار ، الحركات التحررية في الحجاز ونجد ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١١٨ – ١٢٠ [٥٢]

(٩٢)–قيس النوري ، مفيد الزيدي ، المجتمع والدولة في السعودية ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٤ ؛ فاسيليف ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ .

(٩٣)–قيس النوري ومفيد الزيدي ، المصدر نفسه ، ص ٤٠ .

(٩٤)–عدنان العطار ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ [٥٥].

(٩٥)– اسحاق الشيخ يعقوب ، من مواليد القصيم عام ١٩٢٧ ، من الشيوعيين الاوائل في السعودية ، انضم الى الحراك السياسي عام ١٩٥٣ ، وفر الى البحرين عام ١٩٥٧ ، ومنها الى سوريا ولبنان ، حيث كتب في

عدة صحف ومجلات هناك ، عاد الى المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٦ وانخرط في النشاط الثقافي هناك متخليا الى الابد عن روابطه الشيوعية السابقة ، صدر له عدة كتب ومؤلفات منها : الارهاب في جزيرة العرب عن دار الفارابي عام ٢٠٠٨ ، واني اشم رائحة مريم ، دار قرطاس للنشر الكويت عام٢٠١٢ com . www.Abjad

(٩٦)-قيس النوري ومفيد الزيدي ، المصدر السابق ، ص ٦٦ ٠

(٩٧)-فاسيليف ، ص ٤١٥ – ٤١٦ ٠

(٩٨)-فاسيليف ، المصدر السابق ، ص ٤٥٥ ٠

(٩٩)-فهد القحطاني ، صراع الأجنحة في العائلة السعودية ، المصدر السابق ، ص ٤٦ . ٠

(١٠٠)-المصدر نفسه ، ص ٤٧ . ٠

(١٠١)-علي العوامي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ ٠

(١٠٢)-المصدر نفسه ، ص ٢٧٨ ٠

(١٠٣) – مي يماني ، المصدر السابق ، ص ٨٩ ٠

(١٠٤)- عثمان حافظ ، تطور الصحافة في المملكة العربية السعودية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٠١ .

(١٠٥) -أ.ي. باكوفليف ،السعودية والغرب ، الحقيقة برس ، الطبعة الأولى ، كانون الثاني (يناير) ، ١٩٧٩ ، ص٦٦ – ٧٠

(١٠٦)-مي يماني ، المصدر السابق ، ص ٩٠ ٠

(١٠٧)-علي العوامي ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ ٠

(١٠٨)- الجيش والسياسة في المملكة العربية السعودية ، تقرير صحفي منشور على الانترنت ، بتاريخ ١٣ / ٣ / ٢٠١٣ ، ينظر موقع ابجد بالعربية ٠

(١٠٩)-مارك هيلر ، نداف سافران ، المصدر السابق ، ص ٦٤ ٠

(١١٠)- المصدر نفسه ، ص ٦٥ ٠

(١١١)-وليم كوانت ، السعودية في الثمانينات ، ص ٦٥ .

(١١٢)-مي يماني ، المصدر السابق ، ص ٤٩ ؛ كوانت ، المصدر نفسه ، ص ٦٦ .

(١١٣)- الجيش والسياسة في السعودية ، مصدر سابق ٠

(١١٤)–ا.اي .باكوفليف ، المصدر السابق ، ص٧١.

(١١٥)–وليم كوانت ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(١١٦) – فمنذ عام ١٩٥١ كانت بعثة للتدريب العسكرية الأميركية تعمل بشكل مستمر وفعال مع القوات المسلحة السعودية ، وحتى السبعينيات كان الوجود العسكري الاميركي محدوداً من ضباط ومختصين ومدربين اضافة الى ١٠٠٠ أميركي يعملون في مشاريع دفاعية ولكن سلاح المهندسين الاميركي (US ARMY CROPS) يعمل بنشاط في المملكة منذ ١٩٦٥ وتولى الاعمال الانشائية حيث بلغت بحلول عام ١٩٨٠ أكثر من ٢٠ بليون دولار. وفي عام ١٩٧٨ بلغ تعداد القوات المسلحة السعودية ٩٩ ألف شخص وفي عام ١٩٨٢ ارتفع الى ١١٦ ألفاً دون حساب سلاح الحدود منهم ٥٨ ألف مشاة و١٥ ألف في سلاح الطيران و٣ آلاف في البحرين و٤٠ ألف في الحرس الوطني. أ.ي. باكوفليف ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(١١٧)–الجيش والسياسة في السعودية ، مصدر سابق .

(١١٨)–فاسيليف ، الملك فيصل ..، المصدر السابق ، ص ٣٣٨ – ٣٤٥

(١١٩)– للمزيد من التفاصيل حول اغتيال الملك فيصل ينظر : نبيل خليل خليل ، اغتيال الملك فيصل والخلافة السعودية ، دار الساقي ، لندن ، ٢٠١٤ .

(١٢٠)– مفيد الزيدي ، التيارات السياسية ...، المصدر السابق ، ص ٢٩٩ .